

بسم الله الرحمن الرحيم

عما قاسم الكلام للشيء فتبين وقد يجب وقد يكون له ما في طابعه سبحانه
 طريقه بعد تمديد القاعد شيعة من اجل ذلك وقال الضابط فيها نحن جسدته الى
 مع دخول الورد ومعه من الجملة الائمة خلا منقلبه قد ظهر ان الموكدة ينسج فيها الورد
 قبل لان الاسمية كما يعلم والى على البوت انما يصح ان يكون غير الاسمية جلة فعلية نحو
 ان بعد التجدد كما مر في الكلام على ما هو الاصل الا على الاسمية فاجله الفعلية
 طرفة على اصلها لا بلا طلائق فان كانت على نحوها ان يكون مسه لبس في
 حكم المنفية كالتي فعلها اضلاع مثبت كانت ممكنة في الحالة قريبة من طلال الغزوة
 حلا في وجهها انك الخاد جريا على ما يجب للمالك من اقتضاها بما عن دخولها وانما قلنا
 في حكم المنفية استلزامها اذا كان فعلها ما ضيا مثبتا فانه في حكم النفي كما سبيلنا في ذلك
 ليس هنا الا بالاضلاع وقد بينه بقوله او بعد فرسه على ان طاله قد يكون حيا كما بين
 فعلها على طريقة السند والوصف وقوله لا يكاد يجمع اشارة الى ان دخول الورد جابر في الضلع
 ثبت كالمشع اعني المرام اذا جرى على ظاهرهم وطا اذا فسد معه مثلا من دخول الورد جابر في
 كبريت في قوله في قوله فاني قد فعلت في قيام فت واصلك وجهه وقوله الساع ففت
 وادخلهم ما كان قوله وذلك ان يكون اسمية في طلال غير الموكدة انما قيد بذلك لان الاسمية طرد
 على اصل طلال الموكدة وحضر على الضمير الاسمية ولم يقارضا سبق وذلك ان يكون فعلية
 على طلال غير الموكدة لان الموكدة يقع اسمية مفردة ولا يجمع فعلية اصلا قوله فالوجه الورد
 فكذلك ان خرجوا عن اصل طلال الفهم انما ليست جلالا فاعتبر طلال بطرد الى على وجهه
 كانت الاسمية متخية خارجة عن طلال الفهم وقوله ما جال الخلف هذا لا صور معروفة
 طلت بالورد وكذا قوله فالوجه الورد وقوله ان الورد به رجحان دخولها بحيث يكون تركه
 فربما لم يعد لهم كان دخولها من قبل من ان المدى والنجاة اختلافات فخور بعضهم
 ان الورد في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت خفية في طلال في صدر الجملة كالامثلة المذكورة
 في الكتاب سوى ان كانت منها لا غير ذلك ويمن عوده على انه ان رجوعه الى ما ابتلاعه على
 ان الورد اصله في الفعل ومحصل ما في رجوعه الطريقة التي جازته وقد بينهم ان عن
 من ارجع الى ان فاعل مع مجازا او بدلا استمال في السرفه او تصويب على طاله بمعنى على طاله
 للصدقة او على انه مفعول مبان لم يجمع على المتعدي في كل ضعيف واصلاح المطلق
 ان السكت في تجميع الصفات والاعمال كتاب لا بد على الفارس في الفعالة السبب
 على رصف غنا صا يصف النهار نصب النهار من يصف الشيء يصفه والورد طرد

انما على ضمة في الورد

انما هو جمع واو الحركات

حين يجمع منها مع ذلك الخلق
بلا ملاحظه في جمل احوالها

هو قوله في الداعية

فان بعضهم جاز حذره اذا كانت طاعة
 بعد ما لا طرفة كقوله مردك فخل بعد
 فله سالا بعضهم اذا كانت مصدق
 جوف يفتي عن الشيء كقوله سالا في
 حلال ويجمعهم او تحت الورد في
 حذره جاز في ما هو متبع ٥

قال ابن جني في حذره

قال ابن جني في حذره

مكنت المادتين ورفق بالعبء لا بد من العلم ماذا قال العوض في الصحيح يدفع
 منها من وصف الشيء منصف فالجمله لها النجح حاله في الضمير ايضا فاصحح الى ان
 قد لا يكون محذوف اي والماعية اي سيرة وحسن الليل قلله و... ما لب اي ما
 قلل حضا هو اشوات يرفى بها الكاع منه ويذكر سرعته انقله قبله والواجح الذي
 من السيرة أكثر النهار للروح ويقال راح اذا دخلت في وقت العشا وعلمهم انهم لم يرو
 سكن الدالك ونجما ما قدوة انهم في ضا قبله لا يفتن في قبله متعلق بمخلو البيت
 بما الذي يروى من معاصره والورق البصر العلم الضرورية وكان تاسا في قلل وحدها
 على حاله كذا لا ينصب على ما قبلنا قلته والواو زائدة بين اسمها وخبرها لتأكيد
 كماله لا كما تصح الضمير فيها كذا الكلام وكنت وماه منهن في الوعيد يقال
 الرجل كففت ورجبه اذا طرز دعي او مكفوا في القبول ومن وجب على افاقه الامور
 مكنته من قبله الا ان ترك الواو مع متعلق بهتله فالوجه جواز الابد في معا وانما كان
 الكلام مع ترجمه الاصل على النعم مع ما يبدل الاصل في وجب حال ترك الواو قوله الفعل
 للماضه منفيان ثبت استخبره منظره سلك المضارع للشيء وان قيل ذكر الماضه مستند
 كذا في اجتمع المضارع للشيء فيما هو على اصل الحال دون سجا ومسا كنهه لجهاد على الكلام
 كذا التركا في اجب بانه لم يترك فيما سبق الا بالمضارع للشيء فكانه انما ان الجمع
 في الماضه ولا يفرق بينهما لبيان حكمها قوله لوروه لا على انهم لم يجمع ورويه
 على اصلها الذي هو المقدر وقد غلب قد وذلك لانه حكم حرف النفي من حيث ان الفعل
 الماضه بمنزلة كل جملة اخرى النوان الماضه فاذا دخل قد عليه فهو في الحال وانما في
 ذلك الاحتمال وقوله حتى يصلح للحال شرط في جملته كلمة قد تعرب الماضه في الحال في
 النوان في الماضه الذي هو زمان التكلم لا يخفى ما بين كيفية الفعل وان كان هذا الماضه
 الذي كلامنا فيه على حسب علمها قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا وقد يكون مستقلا
 كما لا يخفى في ذكره غلطنا في اننا نترك اللفظ للحال والمجواب ان الافعال اذا وقعت في
 الماده اختصاصا واجزا لانها كانت مضيتها واستقبالها واحاليتها بالقياس لما ذلك
 المعية الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقه مستقلة في معانيها الاصلية ولا اعتبار
 فيها ذكرها فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس لما قبلها وان كان
 ماضيا بالنسبة لانها ان التكلم معها هذا فاذا قلت فلان زيد يركب فم من عدم الكلام
 على الجي فلا يقال في الحال علمها وقد اقلت قد يركب حذرة الى زمان الجي فغيره معانته انما

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

وكان

وہوئے نگار عارفانہ طبع صاحبان
نیز الامام ابوحنیفہ، بقدرت
مستقیم الما لہم سعادت
داعی، بلالہ اقتصاد
سنا ورج ورج ورج ورج
سجودا

[illegible]

قد كان من غير هذا الوجه من غير وجهه
لما لم يكن علامة الاستقبال في غير
الوجهين فلهذا لم يستعمل في غير
الوجهين فلهذا لم يستعمل في غير
الوجهين فلهذا لم يستعمل في غير

تتمتع لفافصل الرضى و
مقاله على حايته ما
يندرج هذا
المقام

والمعروف في بعض النسخ
سلك المضاعف في
الخط على أي سلك
فلتتو حيسا وكنه

مفتي دار العلوم دیوبند
دارالافتاء دارالعلوم دیوبند

وانه على اصله
 اسم القاتل غير
 بل اذا قيل اسم
 من قتل بالاسم
 فكل من جعل
 كما حوت وان كان
 لا يفي الا بالاسم
 النسخة

[illegible]

المسلمون الذين آمنوا بالله ورسوله
على نبيهم وآله وسلم
الشيخ المصطفى محمد بن عبد الله

الاصل في بيان الخوف والبيان الذي لا يخفى فيه فانه قد كانت
 الفلما والكمرة طاجية الى الملك فصرع بان الالوان والالوان للخصم بطي الخويل
 يكونان ايضا بطي للزوات ولا طبعها لما ذكرنا من قوله وقد قلت عليك بها بطي ط
 العترة والظهور في الفخر الثلاثة ومباح الفصل والنو من اذ قد تبين فيها
 طرق انحصار الكلام بالاطراف الاسناد وعنف السند واليه والسند وغيرهما من اوجه
 وجوب فيها ايضا طرق بطي بذكر الاسناد وتبين السند واليه والسند بها يتلوه
 فحقب جلت باخرى موكره لها اسلا كما اسرنا اليها فافاد الكلام في اربع مجتمعات
 من لوق من جواب القسم للعد والمخ لغيره كنت مهمت تلك الطرق كما هو حقها ولا
 عرف كل من الرجاء والاطراف فالحق زيادة وفحصا فاعلم ان باب الايراد يجرى وقوف
 انهم من ما قبله وصف البطي من اربع بطي تابع بالكلام في غاية الاطناب وقا في نهاية
 الالوان كما هم يقرن لا القصور من اخصيا لا يركب الاخر الاوكيا شبيها بغيره من حظه
 محبو بغيره من غير خزان الرقاب فقوليد من الملاحظ انصت على المصداق وهو يجرى
 وكما نلت عليك فباسبق تلك الطرق ذكرت هناك ايضا مقدمات قضيه ايها
 قوارضت من ارجاء لا مقدمات اخرى يناسبها واقفا انحصار الظهور
 فملك برعاية المقدمات مقضياتها اذ انت كالاوساط التي لا تاتي
 بهم لا ملك الرعاية ولا بطي كلامهم مديح ولا قم بل واصار في اقصا كونه بطي
 موقعا لا يوجب حجة باب البلاغة وما لم يصادف من ربيح الالوان فذكره عيا
 الا انه في الكلام وقصر او جعله قسورا في لبي الاطناب كبا ط وقوليد لا اكثر
 كلاما وطول بلاطرا في الظهور من المحول على المعنى الاصطلاحي فقوليد طرق الا
 والظهور محول على المعنى المعرفي والعلوم والالوان والالوان المشهور باب الالوان
 قوله عكس كانه يقابل فلان علم في هذا المعنى اي مشهوره فلو قلت الالوان والصواب
 كلام الاوساط فما كلامهم هنا حتى قبا من هذا عليه قلت فلك معلوم بحسب نوعه وفي
 لو ذكر معلوم بحسب نوعه فان اقام قطعا ان العلم المظن يجب قوله تعالى في
 محقق حيث لو ادعى الاوساط لادعها بعبارة اطول من الايدي الى كثر او اوفر من
 كلام هذه الجنايم في هذا المعنى قوله وادعها بعبارة في لينة القصاص مع محو البلاغة كالأ
 الذي لو يظهر فبعضه في ارجاء من عندهم في هذا المعنى اي فيهم الفصل اربع للفصل
 في ذلك فوجوه فله الالوان فان الملاحظة قوله تعالى عشقوا الله وعشقوا رسوله

في قوله تعالى
 عشقوا الله
 وعشقوا رسوله

وهو الذي
 عشقوا الله
 وعشقوا رسوله

هو الذي
 عشقوا الله
 وعشقوا رسوله

هو الذي
 عشقوا الله
 وعشقوا رسوله

انما قد فرغ من هذا الكتاب واستوفى ما فيه من
 انما قد فرغ من هذا الكتاب واستوفى ما فيه من
 انما قد فرغ من هذا الكتاب واستوفى ما فيه من
 انما قد فرغ من هذا الكتاب واستوفى ما فيه من

على وجه واحد في قولهم ارجعت عشر الاموال في كل قصاص حية ما بين كل قتل القتل
فان القتل طبع ارجع القتل عدم الاحتياج في قوله تعالى لا تقتلوا نفسا التي قد
تعلق بها في كل قصاص حية رعاية قاعدة لفظية فهو قبل الجواز المقصود لا بد
في قولهم ان يقرضوا من ذلك مائة من نبي حية من النظم او النعنة صفة
الطبايق بين القصاص والحقوق النص على ما هو المطبق بالذات اعني الحية
في القتل انما يطبق لها لا بدلية جعل تقضي الشيء متبعه ما يبرر لفظه فيكون
الكل مع القتل فان لا من السباع فلا يعد في الاكثر من المجر على الصفة حتى
يكن محصا عود باللفظ وسلاسة حيث لم يكن فيملاء فيلم من قول الاسباب
لنفيها او ليس في قولهم حرفان محكيان عن التولى لانه موضع واحد ولا شك في نفي
من سلامة اللفظ وحرمانه على اللسان لو كان القتل في القتل حيث انه
قصاص لمن حيث انه قبل قد صرح بهذا للمدينة قوله وحيث قولهم قوله في الجواز
هذا ايضا من الجواز المقصود وقوله ونهايا اما حاله المشرق في الجواز في هذه المتغيرات
كان من الجواز حاله كونه من حيث ان الله ما ذكره وما مقبول له المقصود الكلام
في الجواز في الجواز الذي هو ان الله ما ذكره ما يكون المراد بالمقبر الضال الصابر في
التقوى بعد الضلال وحيث ان ذلك هو الله الاخر وهو ان لم يقبر على التقف ويجعل
نجات الهوى لم يزل في قولهم للفرقة المكرم اغراضه واكرهك على قصد الزيادة والابت
لذلك فيه على المقنى الاخر لما بعده وقوله ان الهوى يغلب يكون الله ما ذكره
الهدى في الدنيا ليعلم ان الزيادة مضافا للمعنى في الدلالة لا لاسباب الدلائل التي لا
فصل في الهوى في قوله الصحاح هو الله الهوى واهدى بمعنى وجهه حس الاحيا
لذلك في الآيات ان الاول قصد الجواز المستفيض او المشهور في وجهه وهو صف الشيء
في الدنيا فانه جواز شائع منه قوله في الدنيا اعبر خير ولا مله الا فاجل كما لا بد
عليك من ذلك فتلا فله سلبه وقولهم مرض المريض وقولهم الصلوات لم يكن اطلاق
الله على الصلوات الصابر لا التقوى مستفيض الجبب في هذه النماء التوصل بين الايجاب
التي في ذلك كما انما في قصد احوال الزبراجين في سورة البقرة وال عمران مما يذكر
لذلك في الآيات من هويت النار ايضا ان يذكر اسم اوليا الله في هذا الصدد
للتقوى واما في الاضحية في المقبر فادفع ما قيل من ان هذا التقدير في
الانسان الصالح الصابر في التقوى اوليا الله فيل ان مصعب بالتقوى بالفضل

في قولهم ارجعت عشر الاموال في كل قصاص حية ما بين كل قتل القتل

القتل يكون في قولهم مع القتل حيث لا يجد مثله في قولهم على الله حيث يكون من الجنات على ان اختلاف لله في قوله مع القتل اختلاف في قوله ليس فينا اختلاف ٥

اشارة الى ان قولهم صابر لا يكون اذا جعل مصعبا لله للموت بوجه الموت لله

في الدلالة على القول في الطلب في الدلالة على ما يوصل الى على ما يوصل الى اختلاف الغيرة

او يذكروا ان الاول تقدير السوء بذكر اسم الله اوليا لا تقديرها بذكر اوليا الله وقوله على ما ذكرنا ان اختلاف الام لا يخلو في الدلالة

كذا في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم
 يستفاد قلنا بالعلم الكثير اي عنهم من العلم ما لا يعلم كنهه الا الله فقد تاب
 عن عبادة طويلة بغير علمه البيان وكذا قوله ولا تمسك عند خبر من ان في حاله
 في الرجاء نظر لما اناب عنه اي للفكر بالامر غير هو بل خبر عال به يريد ان الخبر ما
 لا هو هو الذي هو كالمحقق دون سائر الخبرين وهو المعنى في هذا الذي احدثكم
 به خالدا للامانة من نعم الله عليكم من قطعان من عدم الاستغناء عنكم ولا جعلوا
 ما استجابوا لكم وديم القصة عليكم من شكركم هو الحق لان خبرها انصرفت به وحمل الآية
 على ان الملاء في المثال يكون له صلة فكذلك لينة العلم المحبط بالاشياء كلها لا يصح
 حكم العامة لكن الاخبار منتف فيجب وجود المثال فقد خرج من احد عما انقضى فلم يبق
 ولا تمسك عند خبر قوله وانظر عطف على مقتضى ما ذكرناه وانظر حال صاحب
 المثال في الفاء قوله فتوبوا اليه لان الظلم بالحق والجهل بسبب النوبة والامر بها
 والثناء فاستلوا للتعجب الى ما غرضوا على النوبة واخبروا بان الله تعالى جعل
 من نعمه في انفسهم وجاز ان يكون الشيء فتوبوا فاستمعوا بوبكم القتل على ان الصلة
 للنوبة ما بعد ايها الله الفاء فتوبوا فاستمعوا بوبكم القتل على ان الصلة
 فان فعلتم فقد تاب عليكم وح كمن للطالب في عليكم جازيا على ظاهره وان خلا في
 موسى واما اعطف على مقتضى فاضلتم فتاب عليكم وح كمن للطالب في الله تعالى على
 طريقة الالتفات في القضية في قوله ولما قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله
 متعلمه بخذوف او ضرب في الفخوة او فان ضربت فتلا الفخوة كما ذكرناه في قوله
 ولما قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله فان ضربت فتلا الفخوة او فان ضربت
 فان ضربت فتلا الفخوة كما ذكرناه في قوله فان ضربت فتلا الفخوة او فان ضربت
 الله كلام بلبع انتهى كلامه والصور اختارة الآتين العطف فله القدير والى
 للراية لا يدخل على المالك النصف الا مع لفظ قد وانما هو اضعف من ذلك
 ان تقدير الشرط صلة عند كذا الفاضل وهو طبع بعضهم بالقرآن عند الصور
 خلافة لك العلم عندهم في النص في الشاعر قال الفخرسان اقصي ما يزاد بنا ثم العلى
 فقد جئت احراسنا وهو بقدر الشرط اي فان صح ما قالوا فقل ان العطف لانا
 فلهذا ان قبله لا في اختصاصها بتقدير الشرط كما ذكره عبادة الكشاف لم يورد
 يقال هذا الاسم مخرج لقله كما ذكرناه لانه لا يجد في قوله هو على هذا الاسم

في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم

في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم

في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم

في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم

في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم

في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم

في الخبر من ان في حاله في الرجاء فانما يصح من الجواز الفرض في جميع الحكم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

15.

مصدقہ ذیل میں ہے۔
 اے مقبول! تم اس طرح بنادی جا
 رہی ہو کہ اس طرح مقبول بنی جا
 رہی ہو کہ اس طرح

اسأله الى توبه كلام الله
قوله لا تنفع الاشارة كلامه

اما الفناء فانه نقلنا اضواءه
بعضها منطفئ والاولى انوارهم
لما اختلفتم واحصاهم 8

مريدون هذه العبادات اسماوات لا
تلك الارواح
اوسماوات الدنيا فتمت
لهذه هذه الآله او مملوكة
لهذه الايتي الى ايتي

الحمد لله الذي جعل القرآن
الذي هو الكتاب العظيم
الذي هو الكتاب العظيم
الذي هو الكتاب العظيم

الحمد لله الذي جعل
العلم والفضل وقسط
المقام من قسمة
الخلق واما القسمة
الاولى فاما العلم
فاما العلم فاما العلم

اما لا تضاهيها من محذوف او عفاها او حذفت شيئا كان او غير شيء فاصححة و
 بدعيانها فاقه وانما احسنها اما على تقدير الشرح في الكفاية سورة الفلقان
 الطراحيه بالاصحاح واللام حسنه باعنه وعاصه اذا انضم اليها الالفاظ وحذف
 من قوله مع فقد كذا بجره فاقه بقدره قلنا او قلنا نعم قلتم انهم معبودون انما فقد
 في لفظ الفاعله اشعار بان السامع كان عاقل من هذا المنتقب والنتيجه فصح
 وما على تقدير العطف في حذف المحذوف عليه قوله فاقه فصح منه على ان
 لم يوفق في اتباع الامر وانما احتج بالافضاح به لانه لا ينفي الكسبه عنه على ان
 الاصل في الاضاح هو ان يقال لا فعل موصي ولا تنكير لا ينفي لما اشبهه
 في غير البعث قوله في قوله فعلنا اضرب عطف على قوله فاقه او انظر الى
 انما الذي يسي في فصحته في قوله فعلنا اضرب وقيد حاله من العلم بان قوله كيف
 انادت كذا في قوله وما لم عطف على انظر وانا قلنا ذلك لان العصبه هنا مقدره
 من اجله لا قال بطريقه موقعه وان المحذوف هنا اكثر من جمله واحده يدل عليه
 الكلام والفاء فقلنا المقدره اخلا على كذا في قوله فاقه فصحته فصحته فصحته
 محسوس ولا يخفى عليك انه الانجاء مع الفاء العصبه الحار حذف مطلقا قوله قد صا
 انما في بعضه ان جعل الآيه في قول النجار بالمحذوف ولم يجوز ان يكون وفي الاعطاف
 لان للوضع موضع الفاء يقال عطية فنكر ومنعته فصحته بها لا معطوف عليه
 متبعا بالفاء على انما كما ذكره وكما اشار بذلك لان تلك النعمه كانت عطية
 جلا فاقه من المصطفى الامير والسكران بل انه ضلوا وعلموا سكر فصحته وعفا فصحته
 طلاله وهذا وجه وجيه وجوز المع عطف قال على انما بان تقوي من ترتيب
 ثم انما ان العلم وسببه عنه لانهم السامع شبهاه العقل فصحته مثل بعضه
 ثم يدرك فان المنع على السببه اي فانه يدرك لكنه ترك الفاء لتقصر على الاعطاف
 في العطف بالواو تقوي من الترتيب لانهم معجزة المقام وانما احاز ترتيب الدعا
 على ان يكون سبب الامر في اتيانها على ما مر وان ذكر السبب من ترتيب على ذكر سببه وقوله
 فصحته نصب على انما صدد وعلمه مضمون ما تقدم كانه قبل فرض لا استفاد
 من الاختصار ضلها عما همم بعدم او اجزاء حمل نظره ما لمع انه طالع الكلام
 كونه من الكفاية واصل ذلك للاصطلاح فلو لفظه الاسله فصحته على ان لا تضاهي

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجماله

عبد الله بن عبد الرحمن

طهارة النفس والضمير
أطعمة الروحانيات
الطريق إلى الله

منها في المبدأ وهذا المبدأ هو الموت اضافة وسعت ضلوعها واج العظيم
اعادوا له حنيفة عدوة طلاله للعبير الراضع وللتنا والعلامة الطريف والاحتيا
دخول في الجود والاماي لا حسب ولا الجوازي لا ان قصد الشايع في الاخي لا ان
فنيما والى كسنة قبله وجنيد من الاسلوب في الآلهة فكان روعة الاخي ارفع بنوته
المرح فروع بنوت الضيف في الروية وقصد فيها مع في الاصلية جميعا وقول فيها
لاصل والفرع يعني في الآلهة والنبين وهو نصب على الحلال والفرع معا في الضيف
بالاصل والفرع منه على ان ليس ههنا الزوم حقل كانه الانبياء الى انصير بل الزوم
لادى قبله ومنه او وما زاد على اسلوب القصد لا في الاصل والفرع معا في
الفرع ومن قبله ما ليس لك به علم فانه في فيه العلم بالشرك وقصد به في الشرك
لا علم معا في كذا قوله ولا يتبع اذ في فيه الاطاعة لان في متوجه لا القيد على ما في
وقصد في الشاعة والاطاعة معا ولنا فصلها عما تقدمها لان الاصل والفرع
بها قد جردت عن الزوم العقلي والعاوي ايضا قوله في الاخي في هذا النوع
انها انما حذف في الفعل اما بواسطة او بدونها اعتمادا على ان هذا الفعل
قوله لان الحلق لا يستند على مخلوط ومخلوط به وقد ذكر المخلوط وحده فكان الحلق
بمنزلة ان قلت جاز ان يكون من قبل فذلك خلط في الضيف والمخلوط على معنى
خلطت كلامها بالآخر فيكون من العمل الصالح والسنة مخلوطا ومخلوطا به في الخارج
لغيره قلت لا بد من هذا الضيف انما هو اذا المية خلطت الضيف بالمخلوط والمخلوط
بالضيف وحينئذ يكون الآتي هكذا خلطوا في العمل الصالح والآخر السني بالصالح
تكون الضيف مكررا واما على ذلك فلا تنكر ان في المعنى لان النكر اذا اعتدت كما
انما في الاصل والآخر انما يقول او قاله اطاعوا لا مطوا اطاعه مكررا وليس
صحيح ان ذلك المعصية بالقوة الا ان اطاعوا اطاعوا لا كنتم مذهب طائفة الجند
فان اصله قديم قبل ذلك خلا ما حذف في الفعل بل بواسطة اعتمادا على ان هذا
الفعل المنكر اياه وتلك لا تملك للذين كرهوا امر الله على اطاعتهم الظاهر في ذلك
التقدير ان لم يلبس بان يحاط بهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير
استقام الكلام اذا المراد اذ هم هذا القول المنزلة عليك اذ ومعناه بعبارة النطق
تلك قوله في قوله يا الغيبة انما قاله ذلك لا شقرا استغفر من الخطاب مع الاما
فحينئذ يكون الاصحاح اليه اذا قرى قل للذين كرهوا ان يفتوا يغفركم بن الخطاب

انما هو في المبدأ وهذا المبدأ هو الموت اضافة وسعت ضلوعها واج العظيم

اعادوا له حنيفة عدوة طلاله للعبير الراضع وللتنا والعلامة الطريف والاحتيا

دخول في الجود والاماي لا حسب ولا الجوازي لا ان قصد الشايع في الاخي لا ان

فنيما والى كسنة قبله وجنيد من الاسلوب في الآلهة فكان روعة الاخي ارفع بنوته

المرح فروع بنوت الضيف في الروية وقصد فيها مع في الاصلية جميعا وقول فيها

لاصل والفرع يعني في الآلهة والنبين وهو نصب على الحلال والفرع معا في الضيف

بالاصل والفرع منه على ان ليس ههنا الزوم حقل كانه الانبياء الى انصير بل الزوم

19

[illegible]

مناصب قضاة وذكره (في الآخرة) لا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المراد بالجملة في حجة قوله ان كان مقدر بغيره وكذا قوله لا يخلص متعلق به اي قوله
لنفس صيغة ذلك التسمي متعلق بكلامه ومنه الآلة لظاهر حال قوله لا يخلص البط
نفس في الآلة وهو انفس صيغة ذلك التسمي في صياهم منهم كل واحد العالم والمفسر
والجيش في ذلك احد كفايتهم ذلك لا يكون بحيث يناسب قوله سامع كالهم وذلك
كالهم بدون سامع كالسيد وكذا قوله ان يخلص لا يخلص بعضه ومن بعض هو الهم
طالبيد ذلك عطف بالهمزة او وان قلت هو فائدة في الاطباء بالنسبة لا العالم
قلت فائدة التفصيل وتبين النفس والاشياء في النسبة للظاهر والمعاد في الارزاق
فهي وانما العطف في الاصل قوله ان ليس احد من مصدق قوله القدرين من تارة اي انهم
واحد ليسهم محمد يوم يولد على امانهم وما يولد منهم الضائع في الاصل التسمية للذات
في الاصل والادغام في عطف يستفوت للذين آمنوا على يوم من اعلام بان الاشياء
في الايمان يجب الفصل والشفقة وان اختلعه الاحاسن وبنهاية الامكنة قوله ان يكون
لا يفرق السرفير لاجل ما وانه يعلم انك لا سوطه وقوله فقل ان لا تقبل للملائكة وقع بين
الانام والمؤمن على طريقة الاعتراض بالفاء والواو كما انبى قوله ولكن انما هم من قول
والفصل المذكور في البين لربنا وهم ان الكذب لاجل ما انفس الشهادة اي الشهادة هي
فك لا يوصل الى دعوى الاطلاق على ما مر وقد نقل عن الهذلي انه ضرب على قوله هذا
لفصل عطف فقل للمؤمنين عن اطلاق الفصل على نحو القرآن ورواية لا فائدة فيه
معه قوله فضرة البين وفي الاصل الموضوع موضع الايمان بتقديم الذكر قوله وما الحكمه مثله
فهم في الاطباء وقوله وكذا ما الحكمه اعتراف منهم بالولاة لفظه كما يجوز ان يكون
السابق من باب الاطباء فصولا لما قوله كفى عصا الاول يكون عصى اذ عصاى هذا
زوجه وانما هو على الامثلة المذكورة للاطباء بانها انما يكون اطباء بان لو كان سعاد
انهم سعاد على ما ذكر في الحجابات انما يكون اطباء ان لو كانت اقل من العارف ولا
من الاطباء بان كثر المتعارف اكثر من تلك الامثلة معارف عند الله ومن انما بانها
الحجاب الاحادي والاختصاص في مباحث امثلة الاطباء بانها قبل الاطباء طين كانت على
متعارف الاصل طين كانت قال اوله يرد اطباء هذا كذا وزعمت بنفها الا
فله وانما هذا الطناب بنهاية ما ليس بهذا الحجاب الجود بخلاف ما تقدم فكذلك
صله وانما قال بعد الاصل ان يقال في زيادة كذا في الذكر الثانية ما هو جدي متعارف
للصراط اجم وهو في الطناب في موقفه وذلك لان قال اوله من اعرض موسى

قوله فقل ان لا تقبل للملائكة وقع بين الانام والمؤمن على طريقة الاعتراض بالفاء والواو كما انبى قوله ولكن انما هم من قول

والفصل المذكور في البين لربنا وهم ان الكذب لاجل ما انفس الشهادة اي الشهادة هي فك لا يوصل الى دعوى الاطلاق على ما مر وقد نقل عن الهذلي انه ضرب على قوله هذا

لفصل عطف فقل للمؤمنين عن اطلاق الفصل على نحو القرآن ورواية لا فائدة فيه معه قوله فضرة البين وفي الاصل الموضوع موضع الايمان بتقديم الذكر قوله وما الحكمه مثله

فهم في الاطباء وقوله وكذا ما الحكمه اعتراف منهم بالولاة لفظه كما يجوز ان يكون السابق من باب الاطباء فصولا لما قوله كفى عصا الاول يكون عصى اذ عصاى هذا

[illegible]

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page, appearing as mirrored script.

قال في نه
الكلية وجه
الاعتناء بالعلم لذلك
منه وكان في الخطبة من

وَقَدْ نَحْنُ فِيهِ مُتَمَرِّضُونَ

المطبخ العربي

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

10-11-1911



[illegible]

استور و اصل اتمام مردمان و
نصرا اصطلاحات

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
التي هي في الحقيقة هي التي
على الاثر في العمل الذي
منه ان يتولى العمل في
العمل الذي هو بين
فيكون ذلك العمل الذي
منه ان يتولى العمل الذي
منه ان يتولى العمل الذي

و قد روي عن أبي بصير قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أحب الله وأهله
وأرضاه فقد أحب الله وأهله وأرضاه
و من أحب الله وأهله وأرضاه فقد أحب
الله وأهله وأرضاه و من أحب الله وأهله
وأرضاه فقد أحب الله وأهله وأرضاه

تأليف الأستاذ
عبد العزيز الفخيم

المجلس الأعلى
للإفتاء
بمكة المكرمة

تذكر انه لا يقبل الا اراح العلة المصنف
بنت جميع العنات ليعرف واحد
سبب بعضها من
وكان لا يقبل منه
تذكر

١٢٣

لنصفه والاسم ولا فرق ما صلا لا هذا الاسم...
 فان ما في قول الواحد مما هو اكثر منه...
 وهو ان اكثر النصف بالنسبة الى وصف او صفات اكثر من اسمي قوله نصف...
 على الاستعمال الاصلي كما هو مقرر قوله...
 عليه انما في النقص على الاول...
 بعينه نصف واحد في نصفين...
 الذي في المثالين...
 نصف النصف...
 ثلثه...
 اكثر...
 يتوحد...
 في الاخر...
 او نصف...
 في اللغة...
 في الشعر...
 النص...
 التنا...
 تخصيص...
 وقصر...
 وقاية...
 في...
 اما...
 غيره...
 في...
 لكنه...
 معاني...

هذا هو النص...
 في قوله...
 في قوله...

في قوله...
 في قوله...

في قوله...
 في قوله...

في قوله...

في قوله...

تونس

۱۲۰

[illegible]

ملکة الکلیف

وكانت هذه الامور كلها في كنفه
عليه السلام سبب انقاذ الامم من الضيق
وقد اظهرت ان هذه الامور كلها
لقد كانت في كنفه عليه السلام
بغير ان يدركها احد من خلقه
الا ان الله تعالى شاء ان يظهرها
لجميع الخلق

از علی بن ابی طالب
عجل الله فرجه
عن الصادق علیه السلام
عن عمار السمری

البشائر الخايب وما يقال من العجز فلا بد من جليل قوله ولا يترك الاخرى الاصل فيها
 بما يثبت ومنه ما يقع كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كإمام الاطناب على
 ما في قوله الكتاب واخبره كذلك ترك هذا الاصل في مثل قوله ما في الاضرب وما
 انما قلت انما المقصود من هذا العطف على غير المذكور لا المقصود من العطف على المذكور كما انما الشك
 انفس من انما يقع ومنه ما يثبت قوله والطريق الاول للامام الثالث هذا هو الوجه الثالث
 من جهة الاختلاف وهو في العطف بالامام مع الطريق الثالث اعني النفي والاستثناء
 وبما مع الطريق الاخرين اعني انما والتقدم والسبب انه لا يامع ان لا يكون لا العاطفة
 وضعت لان سببها بامامها ما لا يجب لما قبلها كانه ترك جملته ولا بد من وجوبها
 ومنه ترك نفيها لغيرها لانهم فلهذا قد يقع فيمن يحرم ما اوجب ثبت امر وهو كونه مستلزما
 فمن شرط نفيها ان يكون نفيها قبلها بغيرها او غير ذلك العاطفة القصيرة كالاتي
 ان الكلمات للوضعية لا كغيرها وما كان من السببها بامامها بغيرها كالاتي عن ان
 يكون نفيها بحكم العقل او بغيره المتقدم اياها او بافعال بغيره من النفي كالبدي واشتغ قبا
 للنفي بل لا يكون ان يكون نفيها قبلها بحكم العقل قوله يكشف لك لفظا وذلك لان النفي
 لا يمتنع وجه القصة المنع والاستثناء هو ان النفي في قدر النفي على العطف على كل
 يتوجه لا المتنازع كان نفيها قبلها ابدا في النفي فيمتنع تحقيق شرط نفيها اذ اجمعت
 والاستثناء فلذلك لم يوجبها معها ابدا في كلام العرب العوايد كونه في جملة الاما
 في الكتاب فالاستثناء لا لا فلهذا لا احفظا ففما اعلمهم وما كان ذلك الاختلاف الا
 حلالهم لا شبهة في الاسلام وما في الاستثناءات لا غير فلهذا قلنا بغير ذلك العاطفة
 هذا ما لا يمتنع من جملته الصالح لا ان لا العطف قوله وهو ما لا يمتنع ولا عرو وقديما هذا
 ان العطف القصير والنفي على سوا فكان الاول به ان يميل نحو ولا يوجب الاعراض
 وجه وجه جماعة لا انما كان انما يقع ما والا كان من المستعذات في وجه جماعة لا العطف
 احدها ومن الآخر فبين ان الوجه في ذلك هو في النفي فلما اخبرنا لا يصح كلامنا وانما
 فانما حكم الافعال النفي في لانه حكم ادوات النفي ولا العاطفة بما مع النفي القضي
 الصريح انما شبيهة في صحة ذلك امتنع عن المحي في ذلك لا عرو مع امتنع ما جاز في الاعراض
 في ذلك الامتناع بل انما امرها اقتد وجهها شرط نفيها ونفي ان انما المحي عن زيد
 فلا يمتنع محو ذلك الشرط قوله بغيرها الا صريحا بغيره كما ان امتنع عن المحي زيد نفيها
 المحي عن عرو وجهها لا العاطفة بخلاف قوله ما جاز زيد فانه صريح في نفي المحي عن عرو

فلهذا

Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

[illegible]

من بعد انما هو في القوم على ما هو
 مستحقا بها وان كان العاقل لا يترك
 الموت وكونها الا ان يكون
 بما اذا صار هكذا وان لم يتركه فقد اخلط
 نعت له ان يكون الكلام
 الذي هو في
 الذي لا يتركه

[illegible]

وكانت هذه القصة قد يكون في قصر الحجاز
في مدينة مكة المكرمة في سنة ١٢٠٥ هـ
يكون سالما لم يكن في ذلك زمان
يقول المؤلف المصنف يولد
بمكة من آل أبي بكر بن عبد الوهاب
فقد اشتهر بالعلم والدين

المستطير

المسيطر والمسيطر السلطاني
الذي انشأه في سنة ١٢٠٠
ويكتب عنه في

1

Handwritten signature: *Dr. J. H. ...*

حق لكن لا يخرجنا من الاجماع الرسالي فان الله من على من يات امره ببلد من اهل البيت والتميم
التي من من صفة الله لا يكون على وفق كلام القصة في الصورة فاما في قوله في الهاتمة والحق
بذلك في علم الله واللام في القصة متعلقة بالهاتمة وصحت براد طرفة العشر وهو الفاتحة
التي في قوله اما الحقيقة انما اخرج الكلام على مقبلة الظاهر كما في مثله في الشيخ المرفوع على من بعد
بجلا في قوله ان الله الابن مثل انما في اخرج الكلام لا يحسن مقبلة الظاهر انما كقولنا من
فان الله ان انت الانذير في وقت تدوير لا سمع صوت القصة في كنفه العشر على الكفر كما هم
سراة في القصة في قوله ما كان في علي السلام جوابه ابنه لك وقوله وما كان مقاد و
في لام معطوفان على خبر كان انما شديد الموضع لا يحسن كانه قد اخل جملته في قوله من
لما والوجه المرفوع والكاف وسوالة والاك ان من المرفوع وغيره كاد ويجمع على وغيره
لما اي خلافة الوجود الذي كان النبي عليه السلام الجمع اي بمكة نفسه لذلك الوجه في قوله
عطف على جملته في ردهم تلاخذه اي كان النبي عليه السلام يتاخذ اي بلغ نفسه في السقوط
واللام لا وجه للمسرات على قديم وما كانت عطف على بقا قط وعلى جملته في قوله
نفسه واللام في قوله ما متعلقة ببلغ قبلا هاهنا في الارض اي ذهب تخيرا او بل كانت
انضاب في قوله وما كانت وفقط عوده فصح في بعض النسخ في النصب وفقط في
سرف وقوله عيسى متعلق بجنة ما تقدم اي كان بدعهم وروى لم الايمان وجملة على
وهو الذي يحيطوا ولا كيان في ذلك اي في المعاد من الايمان والعقب في الايمان من ذلك
وقوله لذلك اشارة الى ما ذكره في شدة الموضع وما عطف عليه قوله ليست هناك
ان بعد ان يملك غير من الايمان في قوله فقول الله انت الانذير فصر افراد اخرج على خلا
منه في الظاهر في قوله غر وجل مبتدأ خبره منصوب في هذا القالب اي في قالب قوله
وما انت بمعرفه القصة ان انت الانذير فكأنه عليه السلام لم يسطر في ربه واصابته
في الامر في ربه لا الفنا في الضاد والضم لا اقوم في ان يملك نفسا وضرا وان يعلم
الغيب فامر بان يقول لم است هناك بل انما مقصود على التلاوة والبيان في الاصلها
لما في السمع والضم يعلم الغيب ولما قال اقوم في قوله ذلك البش والانداد في الجواب
بالبش انهم وبجملته منهم اهل الانذار في الكافرين والبش في الضمير في العلم
في قوله مقام من مخاطب اي مخاطب كاي في مقام وجله لا يصير على خطابه وما عطف
عليها من مقام متبعينها كاي لا يصير فيه وقوله في كل واحد من قصر المصروف على
الضد عكسه ما لا يباين لفظه في مخاطب ولا يصير في مخاطبه وقوله اما الله الله واحد

قوله في قوله اما الحقيقة انما اخرج الكلام على مقبلة الظاهر كما في مثله في الشيخ المرفوع على من بعد

انهم ان يكون لا خلافا على خلافة لا
وكل من لا يفرق بينه وبينه
في داه

الكل من في قوله في الجواب
لله في قوله ما كان
كانت من الجواب
على البيان

مع نفسه كما قبلها ما منه
تلك ما في شك لا
هذا يدل على ان الله لا يفرق
بين اقط

نيل هو عطف على خلافة وانما هو
لا الضمير في الضمير
الاستدراك

علي

مجلس

هذا المقصود فما بين السند والسند اليه فانه المصوت هاهنا وان كان بعض الاستدلال
 في ان واجب السند في السند اليه كما عكس ما تقدم اولاً وقوله لا يصح على صيغة التثنية
 بيان ونفي من قوله ما عرفت وامر عطف عليه فترك صيغة امر بيان لما ذكرتك والمراء
 بالقييد الاخير من الكلام ما يمكن حيلولة بالذات عمداً او فسخه لا يذكر في اخر فقط
 فان الموصوف مع صفة التثنية على فتحة متحركة فيد واحد وكذا الموصوف مع صفة
 على فتحة فيك انما اجلة من كونه في الجملة امام الامر هو الفاعل في الموصوف مع
 في فتحة فيك انما اجلة وجعل امر هو الموصوف مع صفة قوله فتحة وحولها انما في
 فتحة اي يضرب الا في ذلك الكلام في التقدير الاخر قوله وكذلك انما في
 يضرب فتحة تقديرين ما في الاضرب وذلك التقدير هو ما في فعل ضل الا في
 طناً فله لانه من قصر السند اليه على السند قوله ولا نفسه اي ولا نفس انما في ذلك
 ان في قوله الكلام وانما في غير اي على ما والا في عين غير ما باعتبار كونها اسما
 طناً واحداً المقصود في ذلك اي ما والا اصل في اداة المقصود في الاحاطة فيها للاختصاص
 بصير مع في غير باعتبار مناسبة مع طائفة من السند لا اعتدال في اختلاف صفة
 في خلاف انما فانما في التثنية على فتحة في ذلك المقصود طناً الموصوف عليه لا في
 بالوضع ايضاً وما ذكر من حديث الضمير والمناسبة انما هو انما في الموضع الذي
 يطرق اليه حفا والاختلاف ولا شك ان مرتبة الضمير ينبغي ان يكون ادنى من مرتبة
 وايضا التقدم والاختلاف وما والا في غير وليس لان المقصود عليه هي ايلي الاقدم او
 في انما ليس اولاً ولا في انما في غير المقصود عليه الا فيكون في الاخير فلو جاز تقدم
 الاخير فيكون طناً الموصوف في الاخر في الاخر المقصود مقدم طبعاً فقدم وضاع
 كان المقصود عليه اي انما في وقد يقال انما في الاخر المقصود طناً الموصوف عليه
 بان الاخر قد يقع في نظر الاحوال المطلب في ذلك فتدلى وقد في انما في
 كذا فتدلى ما هذا الا انك هذا تقدير في كذا الا هذا تقدير في كذا الا في كذا الا في كذا
 في قوله الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا
 حذيت الا في كذا مع الملاحظة فان قلت كون المقصود عليه في انما في الاخر منقول
 انما انما قلت هذا او معناه ما قاله الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا
 لان الموصوف في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا
 المقصود عليه في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا

فانما في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا

مفضل على انما في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا

بان في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا الا في كذا

۱۰۰

مجلس شورای اسلامی

10-11-1964

لقد انقضت رايحة الايام والوقت
فقد استوفيت ايامي وانا في
المرحلة الاخيرة من عمري
فقد انقضت رايحة الايام والوقت
فقد استوفيت ايامي وانا في
المرحلة الاخيرة من عمري

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كون تلك خطا لما لم يحكم به في تلك من قصد لا المحال لا لانه لم يرد في طلبه
على ان جواب الثاني الذي ينقصه اشنع في تركه اجمالا في على اصله في طلب قوله
بمعونة قريته للمالك في السطال كانك قلت حذره او هذا الجدي في الاكتمال انما يتبع
بعض النعمان المحرك للطلب مع كونه مستبعدا غير مطوع فيه وانما في الكو
رضايك وقد اهتمت بما سلك قوله في مقام الاستيعاب ان كان التصديق بوجوب النقص
بأن يكون في تلك النقص في نفسه فائدة ابلغ في صورة الاستفهام اخراج النعم
في معرض ما يمكن حصوله اعتنا بانه قوله وكذا اذا قلت انما يتبع زيد ترك فيه العطف
بأنه الاصل في النقص كذا في كماله ليس من اجاب الطلب لكنه ذكره هنا باعتبار
غير النعمان وقد اهتمت بقوله في السطال وقلة الطلب اذ لولا ذلك لكان له على اصله
على الجواب محذورا في كل لفظ المضاعف على التصديق او غيره ما ينافي سببه في الطلب
المضاعف بعد الفاعل جوابا لوجوبه في قوله من اجاب الاشياء التي هي في المضاعف بعد
الفاعل جوابا للذي يليه بالمقام هو النعمان ووجه المناسبة بينه وبين النعمان ان العمل
في الواقع ووفقا للنعمان طلب ما يستبعد وقوله في غير ما يفيد معنى بالمحصل انما
الحصول في وقوع قوله في غير ما يفيد معنى بالمحصل انما طلب الحصول في وقوعه وقد بين
قد وجب يتلوا في غير هو بعد المرجح وغير الاسلوب لان العمل فيه ليس من الاجاب
لنعمه ولا في نصب اذ لا له على النعمان فالنصب هو في قوله وجوب الرجوع في الحصول
هناك سببه الصحيح فان بعد الرجوع بقوله الاصل في الاستبعاد للنعمان قوله او كما اذا
قلت هذا هو نمونه اشد اجاب الطلب فلذلك عارضته في الاسلوب المزرك في قوله
قوله لم لا يترك اي يعلم منه فلكم بقرائن الاحوال قوله اشنع اي اشنع ان يكون
مطلوبا بالاستفهام في الاشكال في قوله حال نزول صاحبك وجوب الرجوع في الحصول
النقص في حال نزول صاحبك عدم حاصل ذلك فوضا فانما قال في قوله في قوله
فلا يلحق الاصل في طلبه العرض اذ ليس المقصود الوقوف على النزول بل عرض محض
النزول بل قوله عليك بحاله لوجوبه الا اذا وهو انه واقع والصور ان يقول ونوجه الى
الطلب بغيره ما لا يعلم ان كان الاستحسان مجمل كان الاستفهام على حقيقة الا
انما استعمل العقل في الاستحسان استحضار ما اذا اعتبرت من سببه الاستحسان لم يكن
الاستحسان ابلغ والرجوع في قوله انما استحضرت جميع الفعل والاكافعة فلم يبق في
الرجوع في قوله استحضرت جميع هذا والرجوع في المكان والنوع على هذا الابدال قوله هل

فانما كان العمل في ذلك
فانما كان العمل في ذلك
فانما كان العمل في ذلك

فانما كان العمل في ذلك
فانما كان العمل في ذلك
فانما كان العمل في ذلك

فانما كان العمل في ذلك
فانما كان العمل في ذلك
فانما كان العمل في ذلك

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is written in Urdu script and is mostly illegible due to the quality of the scan and the angle of the handwriting.

فمنعنا من انشاها ما كنز
الفتايات الى لم يذكر

انتمى للمبتدع والفكر والاعمال

فہرست

L.

انما الاستغناء عن الاستغناء

انما الاستغناء عن الاستغناء

انما الاستغناء عن الاستغناء

انما الاستغناء عن الاستغناء

من الاستغناء الصريح قال سيبويه في الامثلة في شرحه في تفسير الاحكام الاربعة
وقدم التي هي حواشي في المتن والمنع وعقبه بالامتنان كذا ما حاشاه في المتن
لاقتضاها بالوجود ثم بالمتن لما سبقت له من الاحكام فلهذا هي ليست
في كلامهم ان من لا موضوعه للاستغناء فلهذا هو بذلك ان من موضوعه الاستغناء
لفظ الاستغناء بالذات حتى يكون مستوفيا لطلب الاستغناء وانما موضوعه لكل الاستغناء من غير
شيء من موضوعه من حيث انه ما له له اذ ابطه احدها بالآخر وعلا هذا التباس
بين قوله ليست موضوعه التي انما اراد قوله بل معناه انما موضوعه كل شيء من
ما ليس بموضوعه وسبيله تحقيق ذلك ما ينبغي في باب البيان انما الله تعالى
قوله ولما اورد هل كان قبله ايضا يعني ان بالوضع معنى التي فلا يصح دعوى كون
وهما موضوعه لهما باب بان الوجوه اثنا عشر معنى التي ما سبق من انه اذا استعمل
في مقام الحقيقة فلا بد منها المعنى المقام في المتن وليس موضوعه التي كلب وقوله
بأن للزوف ان لم يكن كان لعدم للزوف بما ذكره في التركيب الجواز ان يكون كل منهما كلمة
كلمتها فان التوضيح للزوف مفيد قوله ما حاشاه في المتن ان يقال ان مركبها
اذا كان في حرفي قوله مركبه وهو خبر فان كان مسجلة والفظ ان يقال ان مركبها
مركبها الذي يقال مركبه منها وفروا وما وقع مطلقا حاله في حرفي مركبه والعايد
عند اى ان التزم التركيب في المقام ان هل ولو اذا كانت مفيدة في حرفي مركبه
بما سبقت له في اذركبها مع لا وما ارفق في التي لا لا فانه بل لا بد من منة التقديم
للمركب وبعده التوضيح في السبق ولما لم يجعل التزم التركيب لافادة التوضيح في التقديم
في الاربعة استعمل في التي وبما في المناسبة بين خبره ذكره فبني على ان التوضيح من
معنى التي المتولدة الاستغناء والشرط لابياب براسه كما ينهم قال لا استغناء
منه بعد في المتن قدم المتن لاصالة باب الاستغناء وعبر بانه في المتن
مركبها وقوله ما دام انما هيها لكن معنى الاستغناء انما يظهر فيها اذا كانت
مستقلة كذا انما لا بد لم شاء فان لم يكن لها على الاستغناء علم لا غير فلهذا
لظلمات الاستغناء جعلها على في المتن واخذه في حكمها وانما لم يرد في المتن
تفصيل كلمات الاستغناء وعقبها بما يدل انما حرف ميلها وانما قال يعقوب اذا ان
كأن في الاصل لان لم يندف همزة او حذف الحواشي او قلب الحواشي لانها
في الاصل كذا الاصل في الاصل فالكسر يعقوب ذلك لان لا بد من معناه مقام

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل

وقد بينا العمل الكسوف من المصنفين واختلفت في ايمان ان هذا من افعالهم
او من افعال الله سبحانه وتعالى ونالها الفقيه اي لا يختص بطلب في حصول التصديق
التصديق في بطلانها وانما الغرض من التصديق بانها لا تكون من فعله فانه القليل
لا يثبت اليقين على الكلمات الاولى فاما في طلبه عندك ان السائل يعلم قطعا ويؤمن
طرفة الفقيه وانما السائل عن اليقين فانه لا يثبت اليقين من التيقن على حال
التصديق بل من التصديق وانما هو التصديق فانه لا يثبت اليقين من التيقن على حال
مخصص بالتصديق على ما ذكره الا من ان الطالب لا يصح تصديقه الا ان يحصل له قولا
على طلب التصديق على قوله على طلب التصديق لان طلبه من السند اليقيني حيث انه
مسند اليقيني او مسند اليقيني من التصديق بالاسناد بينهما ولا يثبت اليقين من التصديق
تصديق بسيط في صورة حجة فعلية والاخر في صورة حجة اسمية جعل القدر
مسند اليقيني على انه مستفاد من الكثرة التي هي السند المستفاد من ان يعلم ان مثل ذلك
في التمام على طلبه من السند اليقيني او السند او غيرها في علم الظاهر في حال الامر
ان تصديق الدبر والاصل حاصل السائل قبل السؤل وبعد على وقوع واحد منهما
وبعد على وقوع واحد منهما ثم يرد على جوابه في تصديقها شي والتصديق ان التصديق
فان قلت هو حاصل فكيف يطلب في حصول التصديق بل ان احدهما لا يثبت في الاخر
والظاهر التصديق بان احدهما يثبت في هذا التصديقان مختلفان فلا شبهة
انما كان الاختلاف بينهما باعتبار معنى السند اليقيني احدهما وعدم ثبوت
الاخر وكان اصل التصديق حاصل لا يترجح في حصوله بان التصديق حاصل والمطلوب
هو حصول السند اليقيني اي حيث انه مسند اليقيني كما بينا عليه وهذه هي الحقيقة انما لا
فكذلك التصديق المطلوب وقدر عليه فظاهر فانه قوله هو حاصل الاطلاق وهو
في مطلق انما لا يثبت التصديق في صورة غير مختصة بغير كماله في العلم ولا يثبت في العلم
هل يام القصة لانما التصديق احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فانهما احد
الاطراف للتصديق ومنها قوله بان يقال ان التصديق عليه بان لا سبيل على انما لا يثبت
منه هل عندك عروام لعلنا وقفتم في وقوعه هل لان شرط المنقولة ان يثبتها
المستوفى والاخر في الزعم واجب بان ام المنقولة او اولها في الزعم فالاولى ان يثبتها
فبها على اولها ويثبت في الزعم من سائر ما يثبت في الزعم عندك في علم عروام عندك
العلم والاعتناء به علم عروام حسن كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن مما ذكره

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل

مرفوع الحسن دون الاصل فلا اشكال في صحة هذا بل انما التقطعة بالمثل
 على سابق وجوب حكم آخر فلا منافاه عنهما فظهر انهم في الانفعال اطلبوا التخصيص
 الانفعال على طلب التصديق في كماله من قبله دون ان عندك شيئا تفعل به فان قيل
 المتقطعة بمنزلة ان يقع بعدها مفعول كقولك لم شأني ففعل شيئا لا هذا على كقولك لم
 على انقطاعه فانه حاجه لا الحاجة للفرق فانا فكل للفرق من قبله فكل التقطعة بعد
 ادلا يلحق بالمتصل ولا يغيب الاستغناء فوجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلا
 احوال قبله فظهر وفتح عطف على امتنع او لا خصاصه بل بالتصديق في جملة
 عرف لما سبق من ان نحو جاز عرف بعد التصدير فيلزم على حصول الفصل وان
 الفعل في الكلام في جنس الفعل او بعده فلا استغناء فيه انما يكون لتفسير
 وتصور مفعوله وبين هل يرفع ولما لم يمنع لحوار ان يجعل رجل فاعل وفعل
 بضم هذا المتكلم فلا يكون هنا كخصيصه في الرفع لكنه بعد رفعه وكذا لما
 في هذا زيد عرفت او المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان جعل التقديم لغير آخر
 فيكون في مفعول لا يجوز في مقدم وان لم يكن الفعل بعد مشتق عنه بضمير
 كل واحد من الاحتمالين فبمعنى قوله دون هل في الرفع فانه غير صحيح للامتحان
 الغرض من التقديم مقتضا لان عمل فاصلة التقديم على مفعول وكذا الرفع ارجح
 ولا يعرف ذلك الا من قد يكون لطلب التصدير وتعيين الفعل والمفعول فلا انفعال
 بينها وبين التقديم فكلما سبق متعلق بفتح قوله واذا استغنى عن سابق من المقار
 في صرف التقديم فيكون قد سبق ان السند اليه التقديم في الذكر على السند اذا كان متكررا
 فتقدم اليه في بعض قطعا واذا كان مفعولا مظهر لكان متقدما للفظ الاخرى على سواء
 فكان الفعل سواء كان مفعولا او بدلهما وسائر متعلقات الفعل كالظرف
 لما اذا قدمت عليه فانه للتصدير ام لا ايا او غالبا فاذا استغنى عن ذلك عرفت
 في هل يرفع رات وهل يوم الجمعة خرجت هل في المسجد حليت وهل لك يا
 عرفت عدم فتح هل في عرفت وهل هو عرف وهل انت عرفت ما عرفت ما في الجملة
 ايضا انما قالوا لوجب بان لا يكون لا يقع من جهة فعل ولا يلزم منه ان لا يقع من جهة
 انما ان هذه الاصل بمعنى قد المقصود للفعل فلا ينافي انهما اذا وجدت في الكلام
 لا ينافي من مصدره ولما لم يرفع كماله هل هو قايما تحت عنه واهله وعرفت ايضا
 انما لا يقع شي من المصدر المتكلم مع العرف كقولنا صلى الله عليه وسلم لا يرفع ليس

او مع الكمال انما كان مفعولا في الرفع
 انما بالاولى في الرفع في الرفع في الرفع
 انما بالاولى في الرفع في الرفع في الرفع
 انما بالاولى في الرفع في الرفع في الرفع
 انما بالاولى في الرفع في الرفع في الرفع

مكتبة

بهيئة اخرى متفدية للفتح فلو لم يزلوا فاقبالوا كما كان ينبغي ان يكون بعد هذا
 ما سبق من اجابة استخفاف من طوى ذكر الكتاب من اجاز احكم ثابت لم يجب الوضع
 كما في السبق وسوف كان الاصل به قوله ولا بد من ان يخصر الفعل المضارع
 بالاستقبال فان قوله هو المخصص للمضارع بالاستقبال فان قوله لا بد من ان
 لم يفتي في ذلك المخصص وليس هناك من سوى طلب الصدق وهو حاد في الاستقبال
 الواقعة في الحال والمآل والاستقبال على سوا قوله فلا يصح ان يوجه ان يراه
 بالمضارع الماضي على هذا في الحال سواء قصد بالاستقبال حقيقة كقولهم
 فعدوا ان كان او قصد بالانكار كما في المثال المذكورة في كتابه والتقدير في الحال
 انهم وهو انكرا في الحال وقدرته لطيفة على قصد في الحال بالمضارع لان
 تلك الجملة واقعة في الحال ومقاديرها في قوله ان يكون متعلق بقوله على خلاف
 ان يقال ان هذا ضرب من الاستقبال في قوله ان يكون الضرب والضم
 في قوله ولكن هذا هو المعنى على ما لا يستدعي متعلق ما جازم في
 بيان ان هذا هو الفعل واسمها تباطا به في المعنى وان استعمل الاستقبال
 اول كالمضارع وكذا في قوله من وجه اخر ان هذا طلب الصدق اي الحكم بالصدق او
 الانقضاء وقد ثبت فيما سبق ان الاثبات والنفي انما يتوجهان لا الصفات اي
 دون الصفات المستقلة القويمة ولا شك ان النفي الصلة للنفي والاثبات وحده
 في مضمومات الافعال دون الاسماء فكذلك كان لم يميز باختصاص افعالها و
 بالافعال دون المفعول وان لم يميز في حكم الوضع المخصص بالاستقبال
 انما ينصرف في الجملة الاستقبال وانما خبره انما اذا اعتبرت مضمونها انما كريد
 مثلا لا يمكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبرت معنوية التوجه في
 الوجها الاحتمال والتعلق بالاختصاص زمان والذات من حيث هي ذات للزمان
 فيما احتمل الاختصاص بالاستقبال ولا يغير انما ذلك في النفي والافعال تنصرف
 في الحال فلا استقبالية فيكون هذا هو المعنى متعلقا بما وكان فكيف في الوجه
 انما ان يفتي في تخصيص المضارع بالاستقبال كما صرح به اول قوله اسلم في
 وجه استدام تلك المنكرة هو كونه في الطلب الحكم واستدعاء المخصص ويرى عليه انه
 على الاستدام بهما فلا معنى للاستدعاء اليهما انه هو نظر في كان لغرضه في الاستدعاء
 الفصل في الاكلام على ما ينبغي ان يراه في احوال التعليق على العمل الا انه اعلم

قوله المخصص
 قوله ان كان
 قوله في الحال

قوله في الحال
 قوله في المضارع

مكتبة

طوبى لمن كان له من الدنيا حظ
مما لا يرى بالعين ولا يسمع بالسمع
الاولى له من الدنيا حظ

[illegible]

مجلس قضاة
القضاء
القضاء

مفتی الاسلام علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام
مفتی الاسلام علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام
مفتی الاسلام علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام

الشيخ عبد الرحمن بن
الشيخ عبد الرحمن بن
الشيخ عبد الرحمن بن

الثلاث فالتسعة يستوجب كماله غير المفعول المحذوف للكلمات وقيل لا يستوجب
 على الوجه الذي يستوجب التمام تلك الوجهة باقتضاها المقام قبل المفعول ما عندك
 لو اجاب عن الاشياء عندك بغير تلك قد عرفت ان عندك جناسا من اجناس الاشياء على
 الاحمال فذلك لا من خصوصية ذلك الجنس فاذا قلنا مثلا انك قد اذكر تصور
 لم يكن حاضرا عندك وعرفت ان هذا ان كان عند الخاطب انسان هذا قد عرفت
 غير اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وهو ان جناسا ما من الاجناس
 كما ان عندك قوله وكذلك يقول ما الكلمة صفة علمية لوجه ان هذا سؤال
 مفهم اعني ان اصطلاحي وما تقدمه سؤال عن وجوده خارجي ان الاول سؤال عما
 هو مطلق والثاني سؤال عما له من مضمون في الجملة كما في قوله هذا لفظه اي
 خبر من اجناس المضمومات هو فحالت ما يراون ذلك اللفظ وجد لا اعمرك
 اعم من مضمونها ولا يكون التفضيل الموجود في ذلك التركيب مقصورا بل يقصد به وجوده
 حقيقة مضمونها وقدر على ذلك قوله ما انخفض سائلا عن دلالة لفظه فانه
 جاب بالاسد ولا يسمي بذلك اعم من مضمونه اللفظ حلالا لطلبه واما ان
 ما الانسان سائلا عن تحديد ماهية الحقيقة بعد العلم بدلالة الوضع على المضمون
 ما الكلمة طالبا لها الاسم الذي وصل بدلالة الاصطلاح في غير من خصوصية
 اما لا كطلب خبر جواز لفظه وحقيقة مضمونه من اجناس اللفظ او طلب
 فيها تفصيل الحقيقة الجوهرية والمضمومات الاصطلاحية وما اهل اللغة والعلم
 فانهم يفترون بالعرف الاجمالية قوله لاري من في الوجود ثم في من في الوجود اى
 جنس من اجناس الموجودات يوثق فيها كاصطلاحها كالعلم والادب وما يسمونها
 من الاستفهامية السوال عن جنس من دون العلم ويعلم من حيث استعمال المصطلح
 في الجنس من ذوي العلم وغيرهم ايضا بطريق التغليب فلهذا في الوصف استعان
 السوال عن وصف اول العلم او غيرهم كناية اللغة منه قوام والمفردون ما يسمونه الله
 قالوا لا يكون الله كمالا والذكريات وكل يستعمل في الصلابة وفي العلم قصدا الى
 كونه تعالى والسماوات ابناها الى طاعتها الذي بناها قوله ويكون السوال عن الجنس
 والسوال عن الوصف وبين وقع في جنس ومن موسى ما وقع لوقوع هذه الواقعة بينها
 وجوده فلا منه من كونه الكشاف الاول ان يكون فرعون فكلراد بالسوال انه اى هو الذي
 في الشجرات وعرفت اجناسها فاجاب موسى بالاستدلال به على فاعلم ان هذا

هذا هو السوال
 الذي في قوله
 ما انخفض
 سائلا عن
 دلالة لفظه
 فانه جاب
 بالاسد ولا
 يسمي بذلك
 اعم من مضمونه
 اللفظ حلالا
 لطلبه واما ان
 ما الانسان
 سائلا عن تحديد
 ماهية الحقيقة
 بعد العلم بدلالة
 الوضع على المضمون
 ما الكلمة طالبا
 لها الاسم الذي
 وصل بدلالة
 الاصطلاح في غير
 من خصوصية
 اما لا كطلب
 خبر جواز لفظه
 وحقيقة مضمونه
 من اجناس اللفظ
 او طلب فيها
 تفصيل الحقيقة
 الجوهرية والمضمومات
 الاصطلاحية وما اهل
 اللغة والعلم فانهم
 يفترون بالعرف
 الاجمالية قوله
 لاري من في الوجود
 ثم في من في الوجود
 اى جنس من اجناس
 الموجودات يوثق فيها
 كاصطلاحها كالعلم
 والادب وما يسمونها
 من الاستفهامية
 السوال عن جنس من
 دون العلم ويعلم من
 حيث استعمال المصطلح
 في الجنس من ذوي
 العلم وغيرهم ايضا
 بطريق التغليب
 فلهذا في الوصف
 استعان السوال
 عن وصف اول العلم
 او غيرهم كناية
 اللغة منه قوام
 والمفردون ما يسمونه
 الله قالوا لا يكون
 الله كمالا والذكريات
 وكل يستعمل في
 الصلابة وفي العلم
 قصدا الى كونه
 تعالى والسماوات
 ابناها الى طاعتها
 الذي بناها قوله
 ويكون السوال عن
 الجنس والسوال عن
 الوصف وبين وقع
 في جنس ومن موسى
 ما وقع لوقوع هذه
 الواقعة بينها وجوده
 فلا منه من كونه
 الكشاف الاول ان
 يكون فرعون فكلراد
 بالسوال انه اى هو
 الذي في الشجرات
 وعرفت اجناسها
 فاجاب موسى
 بالاستدلال به على
 فاعلم ان هذا

ليظهر انه ليس شيء ما شهد وحرف عن الاحكام والافاضة والخصائص وهذا الوجه
انه يعرف من غير ان يعرف عن السؤال على ان يكون له العلم لا يمكن ان يكون
مستقلا اي قليا بذاته لا بفرضه وقال لما كان في وجوده جاحلا بما به لا علم له في نفسه
كان يعتقد ان لا يوجد مستقلا سوى انما هو العلم كالمعرفة اعتقادا وكم العلم لا يظهر
له فيكون يعتقد انه هو العلم الذي اعلمنا ان العلم هو ما كان من ان لا يكون له العلم
عن العلم من سواك الوصف فقال له العلم من العلم والافاضة وما بينهما ان كنتم تميز
فذلك وصفنا بطريق العلم من انما هو العلم بذكر حقيقة من ان حقها في الكائنات
وانما ان ذلك الاعتقاد في نفسه ليس الا ان كان حقا بل ذكره على النظر الموحى
في العلم الحقيقي بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السؤال في الجواب عند من هو في الجواب
بجمله الحاضر في نفسه فذلك هو في الوصف العلم الدلالة على وجود الصانع وصف
لذلك الآيات المتعارفة بالافاق فقال لهم رب انما يكمل الاطراف كما ان من اسفل
من هي مائة على الجواب الاطراف في سؤاله استهويه وحسنه فاني ان من سواكم اول
العلم في نفسه من في الوصف ملك العلم من الاطراف في الامر المصنوع اول على
ما ان العلم هو في نفسه استهويه وعرضه من من هو في نفسه فاني ان كنتم تفقه في
فقط اعلمهم حيث لم يظنوا انهم عليه من من من فساد ما لهم وحكمه جوابكم
فاني ان يقول له في نفسه هذا الوجه كونه السؤال عن الوصف كما ان الله علمه
بما علمه عدم مطابقا للسؤال فلو فرض ان السؤال عن نفسه فقط كانت
منه المصنوع في نفسه على حلها لا على الجواب بالوصف من علمه من كل كلام كلفه ما على
السؤال عن الوصف لانه في نفسه بل بناء على الحقيقة السؤال والبينة على النظر الموحى
في العلم الحقيقي المتأثرة عن حقائق الكائنات كما ذكره الوجه لانه ان يكون من عرف قد
سألنا عن حضورية ذاته كانه قال اي شيء هو على الاطلاق فحيث ان حقيقة
الجواب من في الوصف بناء على ان حضورية ذلك حقيقة محض من عقله الذي لا يتبدل
في نفسه انما الذي جيل هو من حضورية ذاته استلزاما باضالته وعدم المطابق بين
العلم والمعرفة على هذا الوجه الذي لم يترجم له العلم ايضا ولا ينبغي ان جعل هذا العلم
بناء على اشتراك ما بين معنى اول الوجه انك ما انما انما يقول له وكم انما هو
العلم في الله العلم في نفسه قال والذي يليق به ان يكون في نفسه او عاوه للبر بنية
في علمه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انما لان يكون للعلم الذي هو سؤاله فلما

ولما كان العلم في نفسه
فذلك العلم في نفسه

انما العلم في نفسه
فذلك العلم في نفسه

انما العلم في نفسه
فذلك العلم في نفسه

انما العلم في نفسه
فذلك العلم في نفسه

انما العلم في نفسه
فذلك العلم في نفسه

انما العلم في نفسه
فذلك العلم في نفسه

بين قوله في كل لغة قصده اظهار الكيفية والحين محذوف على تقدير وقوله فلا كسر
 غير الارض على منين خلاط ان كلمة قاله هي من كلام الله تعالى على افعال عز وجل
 بينك وبينكم من كلامه في بعض احوال قال فابايل منهم فان الآية في مصاحف النوف
 قوله في السورة قال له اوالا من رجا ظلم من اليك وفي مصاحف الترمذ والبصرة
 قال ثم قل كره لستم طلقا بل للملك او لبعض عباده الا انه وهكذا التلاوة
 فيما بينها الحق قوله قال ان لستم الا قليلا قوله سل بني اسرائيل كره انتم ام هذا
 السؤل للفرع والاستفهام للفرع في ان من كره قبل اذا فصل عنكم ومنه بفعل
 متعدي ندية من قوله وفيه الا لا بأس بالمتنول به ولو لم يسمع في قوله تعالى في قوله
 هذا الفصل قوله في روى بنصب الخبر في نصب عنه اخرج فقين ان كره استقام
 من قوله على الا لا بأس في روى عن علي بن خنيس من روى عنه الحديث على الا لا بأس في روى
 طامعا روى عنه في روى عنه فكم اما استقامية او خبرية اي كره من اذ كره حلية بالنصب او
 بالجر وعنه يستدل لكونها نكرة من قوله وكلمة كره اما ظرف او مصدر وهو محال
 انما حدث في قوله على التلاوة الخبرية معاملة ظرفية في ذلك يوم الجمعة او ضاربا في قوله
 ضربت ومثل ذلك لا بعد فصل بين الفاعل والمفعول لا لا يجيء في قوله خلاط في روى
 لعمري انما السؤل في قوله رجل اخرج اي مخرج الريح من البدن والرجل امرأة وقد
 قوله وما كيف فالسؤل عن حاله او عن وصف الشئ حيث التي يكون عليها اي
 كيف في حكم الظرف في قوله في حال فائدة يكون في محل الرفع على الخبر كانه في ذلك
 كيف زيد في قوله في محل النصب على الظاهر كانه في ذلك كيف حيث قوله اخرج قوله
 من يحيى عاقر من معناه اللذان في الظرف في قوله اخرج قوله في قوله في قوله
 كلها اي لا يختص بنصر ولا يخصص بل هي اجماعا وقوله ان كيف يقال بها من
 الاحوال والصفات التي لها اخرج استدار قوله قال الله في قوله اخرج فاما قوله ان استنم
 كانت اليه من روى ان من جامع امرأة وهي محبته من روى ان قبلها كان الولد
 احوال فقلت الله من الم اخرج فاما قوله ان كيف شيعم ومما اي وضع امره بعد ان
 يكون المنة موضع اللزوم وهو الفصل قوله اي من ابن كره فبعضهم لان كل
 وجهها يعني من واخرون انها يعني في قوله وفي قوله اي ويستعمل الخبر
 بين ان يخالط المصعبين ويصلحان يوم الجمعة اي يوم الذي اياي وفي قوله قال
 له الذي ان لا يفتح خبره عن غير اللزوم قال واعلم ان هذه الكلمات في قوله

1990

Handwritten signature or scribble.

خادم المصطفى

السؤال المذكور انما يكون في العلم بالبرهان وهو ما جعله الله في قلبه والحق في العلم به
 المقصود انما هو في قوله في ذلك ان في موقع العلم وليست هذه الواو اخذت عنكم انما
 تحتكم من ذلك على مجموع ما ذكر لا يجوز ان يكون بالبرهان وبذلك انكم
 اسقطت ان يكون في العلم بالبرهان انما ثبتكم بعد البرهان ثم جعلكم بعد الموت
 فحاسبكم ولما كان بعد هذه القصة ما خيا وبها مستقبله وجب التأمل
 بالعلم بالان الحقائق لعمالها الى ان يكون ذلك فاجعل الاعيان الثلاثة والرجوع اليه
 لمساب على من لم يبا على منكم من العلم بها بالضرورة الادلة الواضحة للوصول اليها
 ولم يصر الكفر جوابا في ذلك المستر فيه عاين لا مصدر في ذلك من سوى عن غيره قوله
 هو في هذه الحالة ان حاله العلم بهذه القصة قوله فيجب ان يثبت ان العلم به لانه
 ما يتولد من القصة ايضا فان قلت كيف للولا من العلم فاذا استقر في الاكوار كان
 العلم باللفظ الذي هو الكفر فلا قلت حال الكفر وفيه وتبعه فاذا اكوار كان
 الذات الكفر على طرفة الكفار وذلك لغرض الاكوار في التوهم والتفهم والاكوار
 المراد الاكوار بمعنى الذي ان يثبت لك وقوله حال بدل الجمل في اشارة الى
 لفظ قوله لكونه سوا غيره قوله ان شكا الذين كنتم من عن كان يوجب العلم بالبرهان
 وتعرفنا ان يكون سوا الله وقت الحاجة لا الاغناء عن كان يدعي ان الله صفت اي
 سوا لا يستعمل اعني على سبيل الاكوار لكانه في ان كان له وجه برهان
 وقد يؤول ان قوله عن كان سوا الله في الاغناء قوله لا يعتد به صنفه للقطاب اي
 يعتد ان من يعتد فانه فيكون اي يعتد به في حال انك باق في العلم اي صفة
 لانه لم يذكر في ذلك ويحتمل في هذه الحالة وهي الدخان وكيفية في
 بما وهذه من الايمان عند كنف وقد جاء ما هو اعظم من ذلك في الدخان وهو الذي
 المبعث بالآيات والحيوات قلت وقع على قريش وخان من السماسين احد علماء
 بوعا به على السلام وكان الرجل تكلم الرجل ولا يراه فاستدعى الله والرحم فواحد
 ان يوشوا اذا كشف عنهم ثملهم نيا وقيل هو دخان جاز السما وقيل يوم القيامة
 وهو استرايط الساعة متى قلت هذا هو المفعول والاكوار له بالتحا ورفاهه لكان
 انك لا له معه قوله وقد عرفت الطريق اي طريق استعمال كلمات الاستفهام في
 معانيها الحقيقية وصرفها عن معانيها الحقيقية لا ما يتولد منها من المعاني المتأصلة
 للمقام الرابع فتسكت في ذلك ان افكر عملها حقها فيها فذلك والا فاجعلها على استلزام

ما ذكره في قوله في العلم بالبرهان
 انما يكون في العلم بالبرهان
 انما يكون في العلم بالبرهان
 انما يكون في العلم بالبرهان

في قوله في العلم بالبرهان
 انما يكون في العلم بالبرهان

هذا هو الوجه الثاني في رد قولهم ان العلم لا يتقدم على الفعل

بما اذا سلكت تلك الطريق فاسلكنا عن كمال الاقطار كما قلنا في معرفة وجهه
وقومنا وغير وقوعه في حال نفس الفعل وانما قالوا ان العلم لا يتقدم على الفعل
الفعل على حصوله واعتبروا بان قوله او غير وقوعه مستند الى ان التقدم في العلم وقوع
الفعل كما هو اوجب ما يشاء في الصيغة التي ذكرنا كما سمعنا في ذلك من الشيخ فانه قد
عدم الفعل الذي هو السمع وان هذا العلم منسوب الى ما اذا فالعلوم من الفعل عدمه
وقد جاب الهمان بان العلم باحد طريقه التقدير يستلزم العلم بالظرف الاخر وانما علم
ان وقوع الفعل حاصل اعلم ان لا وقوعه ليس حاصل كما ان العلم على التاكيد اذا
جعل كونه او بغيره في قوله لا وقوعه ضربت مفعول لا يجوز في سبيل حال فاعلم قوله في حال
وقوع الغريب اى من انه وقع ام لا وانما اى عن ذلك التخييل في التقدم يستلزم العلم
وقوع الفعل والسؤال عن وقوعه مستند الى عدم العلم في حال وقوعه ولا انت صرت
في يد بنبه التقدم اى لا يجوز هذا ايجابا ليدل عن وقوع الفعل لان علمه ليس مستند
بينهما وانما قال بنبه التقدم استلزامه عن العلم لا لا يخصص في حال وقوعه ولا بغيره
الفعل في ذلك كما في قوله لا يجوز الاضمار لان العلم لا يتقدم على الفعل في حال وقوعه
فانهم قائلون كثيرا في احتمال التخصيص قوله ولا من اى لا ضربت ام لا ولا ذلك لانه
ان علم ان الضرب ام لا ضربت بربط الام لا ضربت اصله ان الضرب في نفس الفعل فيه
في التقدم قطعا في نوات المعادله من ام ولا امره وانما علم ان الضرب لا لا يضرب
بغيره كان وكما كان الاستعمال بعيدا عن الانضمام وكذا الحال في قوله انت ضربت فربط
ام لا فانه وان علم ان لا ضربت ام لا ضربت احد وقع التلخيص وعدم المعادله وانما علم
ام لا انت ضربت بغيره انتم الوكاك والبعيد وانما قال لهما ايضا بنبه التقدم لانه اذا
امري على ظاهره جاز ان لا يخصص هناك خلافا في فان قلت هناك نوات المعادله
فلما اذا دخلت الامر ولم علم جلتين حاله ان يكون احد هما اسية والامر في فعلية على
التلخيص في المعادله احسن وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستسقاء في الشر
لما لا تقوم في التحقيق واليقين وذلك قال حال تقرير الفعل وحال تقريره الصادق
لما لا تقوم في قول على الاقرار كما في استعماله يقال القول والفعل في التقرير
بانه الصادق قوله فانه ام نرجو من الفعل والفعل هذه لعل لتفنيه في الصادق
بانه قوله على ان الالفاظ في الفعل او قد في قوله كانه اعل والفعل فلا
فذلك ان التقرير هو الالفاظ الطريق المباشرة فلا بد ان يكون محذورا في حاله فكما اذا التفت

تقدمت الامور على العلم لان العلم لا يتقدم على الفعل

العلم لا يتقدم على الفعل لان العلم لا يتقدم على الفعل

هذا هو الوجه الثالث في رد قولهم ان العلم لا يتقدم على الفعل

انما ثبت انما عرفت انتم فممن زيدا فاذا اوجبت تقرير قلت انتم فثبت زيدا ان
 على ذلك حال الفعل وغيره فاما النسخ على منطوق النسخ وذلك لان مال الاشكال الى التبع
 ان لاه النسخ يخل على المرد في غير ذلك فخل ايضا على ما ان كان من النسخ وبقدر
 قوله او قل في جازية لم ير المثال الاول اعني انتم زيدا صحيح لما كانا الفعل وهذا
 المثال كناية عنه فذلك اذا انكرت زيدا في الخطا الضرب بينهما ودعى انتم ضربا
 قوله من انكم الضرب فوجه به ان الذي غيرهما ليس محال للضرب بانفاق فاد انكر
 لم يبق له محال اصلا فلهذا الكلام الذي هو المحال بيننا من استقامت في الذي هو الضرب
 من هذا القبيل قوله على كل الدين حرم ام الانبياء اي لو كان من الله لم يحرم كان
 لما لم يكن من جنس الانسان والمفرق لما بالانبياء منها ولما ما شملت عليه ارجام
 الانبياء وكذا طاعة المذكورين من جنس الابل والبق والانبيا من جنسها وما استمر
 عليه ارجامها والقصور انه محال لم يحرم شيئا كما كان يجرى في فاهم كالتواقيح والجرى
 ذكر الانعام واخرى انما طهرى اولادها كيف كانت ذكورا او انثى او مختلطة
 فلك التوجه الى الله تعالى فوجه عليهم بان كان محال التفرج وسحق في اغوا الله لقتلها انما
 لقول غير ما ثبت لانه كان مع قوله اغوا الله يدين عن انكار وما هم غير عبيد
 الصراط ثابت مايم اياه عندها كما صرح بنى قوله بل اياه بدعوى قوله ومنه انهم فعله
 عما قبله فاحتمل ان مقتضى الفعل المحذوف مقدما فيكون انما كان الفعل لا الفعل
 ان ما في الكلام دل على انهم انكروا الى مدحوا واحدا من جنسهم فظهر ان يكون
 من جنس السلك فوجب ان يقتضى الفعل من غير البعد والاشكال ولا الفعل وانما كان
 من الان الاشباع منهم ابعدا قالوا واحدا متبع لاشباع الاسم اكثر من واحد
 انما طهرى احد انما لم يردوا فاضاهم قوله فذلك متعلق بما قبله اعني قوله البذر
 انما اشار الى ذلك الاحتمال وقوله لا يعقل متعلقا بابعدا والقصور التنب
 على ما ثبت الاشكال فانه قد يكون للتوجه على معنى ثم كان هذا الوجه في الزمان الى
 اي ما كان معنى ان يقع كقولك انصبت ديك او على معنى لو كان في الجمل او لا قبل
 ان لا ينفذ ان يكون وانما اوله يقع في المعنى ديك وقد يكون الاشكال والتكذيب على
 معنى لو كان في المعنى كقوله انا صفيكم فقله اصغى او امر ديك الاصفا والاصطفا او
 معنى لثبوت له لا لا يكون في المستقبل كقوله انما زكوا الى لا يزلنكم ولا يفسدكم
 فبطل التنبية والاعتقاد بانهم كانوا هم لما قوله وايضا ان قوله من خاطركم الفصل

قوله فاحتمل ان مقتضى الفعل المحذوف مقدما فيكون انما كان الفعل لا الفعل

قوله فذلك متعلق بما قبله اعني قوله البذر

قوله فاحتمل ان مقتضى الفعل المحذوف مقدما فيكون انما كان الفعل لا الفعل

قوله فاحتمل ان مقتضى الفعل المحذوف مقدما فيكون انما كان الفعل لا الفعل

طوبى

ان يكون اضافي للام بيانية مستبعدا واحدا وقد يقال فتجب اللفظ بالامردون الاماحة
 فلا يصح للام ايضا واعلم ان قوله هل هو موصوفه حيله وقعت خيل لقوله ان هو من الفعل
 وكلمة ان مع اسمها وجوبها استلزامه قوله فالاعلم انما من جهة العلم لا من جهة اللفظ
 فالاعلم ان قوله لا لا يثبت ان طلب المصروف على سبيل الاستعمال من جهة العلم لا الانسان
 قد عرفت ان ذلك المصروف ان من قبله موصوفه كان مستلزما لطلب المصروف على سبيل الاستعمال
 ولا يثبت ان هذا الطلب يوجب اجزاء الفاعل بذلك المصروف على اللطائف وهو المسمى
 اي يقتضي قصد الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة تركه وفيه يقولون في وقت
 على ان الاجزاء ليس من جهة هذا المصروف لكنه لانها بها تنفرد على وجه يعلم ذلك ان
 الطلب على سبيل الاستعمال هو فيكون مستلزما بين الاحكام والندب كما ذهب اليه بعضهم
 قوله استلزامه لاجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل يصير بحيث يكون تركه مفسدا لشيء
 مكرمه وهو من الوجوب وقوله وجب جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي وجب
 الفعل اي بوجوب الفعل جهات مختلفة كوقوع الابلام او الاستحفاف او الملامة الى
 غير ذلك مما يجوز اختلافها لوجوب اجزاء من هو اعلم رتبة واحوال الدامير وما سببه
 المقام وقيل معناه وجوب الفعل لطلب اعتباراته المختلفة من السمع والاعتقاد والقول قوله
 والادب يقتضي اي وان لم يترك الاستعلاء من بين اعتبارات سبيل استيعاب لاجابه وجوب الفعل
 اصلا فان قلت بحق الاجاب بلا وجوب كتحقق الكبر بلا انك ادراكه غير محقق
 قلت قد اشترطنا ان لا يلازم بالاجاب قصد الالزام حتى يصح ان يكون متفردا على الطلب
 الاستعلاء ثم وجه حقيقة الالزام فاصبر لفعل طيب لا يكون رخصة في تركه فلا يحكم
 قوله فلا اصاحقت تنفرد على ما سبق هذه اشارة الى اللفظ لا الى اصل استعمالها
 ان يستعمله الطلب الاستعلاء والشرط المذكور هو كونه الاستعلاء من هو اعلم رتبة قوله
 والاى وان لم يصادق هذه اللفظ اصل الاستعلاء والشرط المذكور وذلك لما بان
 يكون الاستعلاء من غير الاعمال فعقيد العمل لا استيعاب وجوب كماله وان لم يكن لا يكون
 هناك استعلاء من استعماله الطلب في غير طلب الفعل هو من الوجوب والاعمال
 طمأنينة لا يستلزم طلب الفعل اصلا في غير جهة آخر كالتدب والاباحة قوله ان
 بيان قوله لما يناسب للقيام والاعمال على طلب على وجه التصريح والالتزام هو
 على سبيل الخلاف طمأنينة او بالاماحة فقط انما ليست طلبا لانها تنوي اللطائف
 طمأنينة الطلب من ترويض التمدد لبيان الاكون طلبا للهدوء وكلمة شعرا ان فيها الملامة

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

مصدقاً قدامي جليل - لاداريه

ما ذكرناه الا من انا عليه يا ابا القاسم
وما ذكرناه الا من انا عليه يا ابا القاسم
الطبعة في
مكتبة عماريل الصديق في

جیٹاں ہنساں، ہنساں ہنساں
ایک سا جو اچھا
میں ہنساں

جنتنا ههنا ولدت النوا
ولدت السوال ولدت
الاباحة ولدت
النميمة

منافسة المهندسين في

للمضائق الاستقبال بالانابة للنفوس وجميع الطلب في شك انه لا يجوز له ان يتقبل
 فيكون موهبة الاستقبال كما لا بد من كون المطبق في كل حركة حاصلة في زمان فلا
 يكون في كل حركتها الحاصل وقوله فالاشبه الاستقبال في قوله وان كان الطلب بها
 لا اتصال الواقع كونه في ذكره الاعانة على قدر الشرط بعدها وذلك لا يتأبط على
 والاضالفة المطبق ان يكون مطبقا بالغير وسيله الى وصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح
 توقف على المطبق ووجه عليه ثم ان المطبق سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور سبب
 وهذا هو معنى الشرطية فيستفح من ذكر الشرط واذا وبقى بالمضائق يجوز وما على
 ان حرك ذلك الشرط المقدر كقولك زينة الكرمك فان تقدير زينة ان يزيه الكرمك
 عليه ما عدا قوله ولما افترض في آخره اعتراض في حيز بين المعطوفين وقوله فيقال
 ان الاطب المعينه على تقدير الشرط خمسة مشهور في كلام الفقيه قوله على حده اقول
 انما هو براسه بل هو من اخذ الاستفهام لانه من مولداته دخول المعطوف في الارض في قوله
 فيستفح من ذلك وليا برئى بالمعنى ولما جاز ان يكون ان يتزل في زينة لان في ذلك لان
 الموهبة فيه للاخبار وان كان في التبع ان كانت متوافقة الشرط المقدر ثبتا وقريه كاهو القبر
 عند الجهر في خلاف قوله لا بد من الاستدراك ما حكى على مذهب الكياي في الاشارة
 هناك منها قوله ولما افترض الرفع المضائق مع هذه الابواب محرم اذ قصد السببية
 وفي الشرط ولما افترض قصد كان المضائق باقيا على رفعه اما الاكتمال في
 فانه من حوصم بلعنه ولما وصف كقولك اكرم وحلا هيك ولما استينافا كقولك
 اكرم في الكرمك بالرفع في قوله ان يرفق بالرفع صفة طيار ووصف مانه يقوم
 منه ان يكون ماله من وصفه كقولك حيي قبل ابيه وذلك بط لا ما قيل على
 ان يكون واما ما نسبته مستحبا فانه ضعيف بل لانه يان في الحذف ككلامه فيا حيث
 كونه الا انما فاستحقاقه فانه يدل على انه يقال اعطى وكما ما سأل مطلقا غير
 فتردد بين اصل السؤل ووصفه وقد اوجب عروجه بان الروايات متعارضة ولا
 على ذلك وكما قيل في قال الكشاف في تفسير قوله فيفسدون في الارض من بين
 الاصل في قوله وكما وصبر اربابا حين انهم يحط الله والاعز قبل يبي بن وكما لا يقال
 الاستيفان اخبار جازم بانه فيهم الكذب في كلامه عليه السلام على ما اختاره فلا
 للم عليه لانا نقول المقصود القليل لا الاخبار كانه قبل له في طلب فقال ليرتقى ولا
 على عدم ترتيب عروجه على الطلب لاجل ان قلت لا يخص من الاخبار والكاذب على

منها انما هي في كل حركتها

بما لا يصح من كذا
 وهو بعد عفا

بالاخرين يعني ان في قوله
 ولما جاز ان يكون ان يتزل في زينة لان في ذلك لان

الاخيرين ان لا يكون في قوله
 مستحبا انما الشئ ان لا يكون

بما لا يصح من كذا
 وهو بعد عفا

قرأه لم يزل له لغيره لظنه قال ان يثبت وليا برئى في حقه ولا كذب في
 وهذا التعليل يندفع الاشكال في قوله عليه السلام كل ذلك لو كانت جوابا وعلما
 مع وجوب السهو في قوله وقال في كل ما يرد الذين آمنوا بيقول الصالحين انهم لم يزلوا
 الصالحين والصفوة فيقول الصالحون وينفقون ولا جعل فيهم من قبل الله في قوله من انما لا
 ان حق الصالحين المرفوع بالاضافة الى الله والاميان ان يكونا حيث يثبت اسماءهم على
 بغير اسم على السلام كما ان قولك ان يتوضا صحت مع قولك انما لان الصالحين و
 المرفوعة صحتها الصلوة حتى كانا صريته على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة
 انصارا لغيره انهم يفتيوا على طريقه قول الساعدي محمد بن محمد بن كمال بن ابي الفتح
 ايضا لا يفتي في القول ان لم يقل كذا ليحكموا ولغناه ان انصارا لغيره انهم يفتيوا
 شك في رده جرحا بالوجه جوابا عن قوله كيف اصحت فان المرفوعة الاصلية بمنزلة
 الاسماء ولا خلاف في ان انصارا لغيره ضعيف فكيف يملأ نظم القرآن على ما هو مظهر الضمير
 قوله فانظر اي حكم حتى يبين لك بجهاد ما اخبرناه قوله وقد عذر الشرح الى كلامه
 وفيه تنبيه على ان تقدير الشرح كثر جوارحه في هذه الابواب لا يفتي فيها ولا يتركها
 لغيره التاويل فيها هو افعي كلامه والمع نظام قوله ولما لا ذلك في القرآن كثيره كقولنا
 فاما في ذلك صريح وقوله اذن لخصم كذا ما خلق اي لو كان معه الله امر لكان ذلك
 وقوله طيما في اهل البيت ان كنتم من ههنا فاههنا ولا تهربوا عنى قوله وكذا
 بالرها اي ليرى الاحوال كذلك اي يبين في القرآن ايضا فيه ما قد مر قوله تعالى ولين
 اذ وفوا على الناموس فظاير ومنه قوله تعالى ان كان في القرآن من عند الله اي هو لا
 من عندكم وكفرتم به اي انكم ترونه حقا وتهدون بها هدم بنى اسرائيل بنى عبد الله بن
 سلام على سبيل هذا القرآن وكفره حقارة النعام لوطا من نعم القرآن كما ان في تكميل هذا
 تعظيما له فاسم اي شهد فاسم به واستكبرتم من الايمان به وهاهنا قد تقرر الشرح والظلال
 مقدرا في الشرح والميزان هذه المعنى لا تكاد تلتفت وتقرير المعنى والمعنى كنتم ظالمين وقطعا وقرينة
 الجواب ما ذكره عن ان ما تضمنه الشرح المذكور هو عن هذا الجواب قال البدر القاسمي
 ان لما قوله سبق الغرض لذلك في علم الحق فانه قال هناك الضمير الذي يجب الاسما
 انما وقع ستة اعراف يا اوابا هيا لعل البعيد حقيقة كفى ما عبد الله اذا كان بعيدا
 عنكم فقلوا لعلكم كنتم عنكم منكم كفى يا اله العالمين او لما هو بمنزلة البعيد من
 انما حقيقة الاية بالنسبة للاحد الاعراض وينادي له كمال الله مع نفسه ما ولى الضمير

في قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام

منه الحديث عمن عليه بالقرآن فقول ولا يحضره (فيل يخرج من عرفها) ما
البانة قوله يحضره فلا يستغنى عنه والكلام بذلك ما في الكلام باحد هذه معجم الاخر
من صائق معجمات البلاغة على كمالها وما يعجز عن تحقيقه فانها لا تظهر في الكلام
عنها في الصفات البدنية العظيمة والمعنوية قوله اذكر لك لو كنت لا يدرك لك ذلك
الكلام عن الوجه الا لا يلزمها ما شئت منه اي فانه يلو ان كان العاقل لا يرضى من
اشارة ذلك لا بما هو الغاية والنتيجه قوله ان نظم الكلام اي ان نظم الكلام فيكون
ما بين القول ما قد سبق وهو لما في كلامه اذكره في صلات ضبط القرابين وذلك بعضه
السيل في التوفيق وبعينه التوفيق في كلامه لا يشبهه بتقليد بطريق القياس كما في قوله لا
ان يخصر الكلام الواحد من كلام دون كلام آخر مع لقاد المقام لان محضه كون الكلام
الواحد مقبول في مقام دون آخر مع لقاد الكلام امر محض عنك لا سمحتك فيه اصلا
مع غيرك ثبات اختلاف الكلام كما يختلف المقام فاذا سلمت لاختلاف حال الكلام
في نفس والقول لمختلف لثباته اختلف المقام فلهذا يجب الاختلاف الذي
ايضا يختلف الكلام لانه نظيره قوله فلا يدع محسن الكلام في انطباق له على ما لا يحل
فخرج على ما صحه اختلاف النظم مقبولا وفيه مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله
في صاحب يعرف اعلا بدله ايضا في ذلك فنخرج على ما كان استحقاقه من كلام دون
آخر فلا يقبل ما لا يحل له ساق التكت واللوازم المناسبة للمقام التي ليس لها اصلها
الكلام قوله لا ادرى من جعل الكلام الذي وجد منه على غير حيل المحرور وج يقرى الكلام
من المنس لانه كسوترا على الانطباق على مقتضى الحال لا يدبر منزله اصله فيكون
ولا يجتنب ان يتم فيه من اللوازم المناسبة للمقام لان المختبر هو المعلة المقصود للكلام
لما يمكن استنباطه من الكلام مع عدم قصد المله فان انت لا تفك الصاغات لا يلتفت اليه
كما في قوله ولا يدع فكذلك ولا يدع ذكر من الانطباق على ما لا يحل له بسياق والاصح
العرف من السام لثباته والاصح جمع الصماخ وهو يميزها للاصاغات والشرطية
اي قوله اذا اتصل محمد ببيان لما اعتد بها من ان الامة العظيمة والملك الكبري تلك
الاصح قوله لا يتركه الذي لا يتركه الذي لا يتركه ولا يعاقبه به بل يفصله على
البدو من مصدق حقه وبقوة صفه ولما يدع حذف اي سوق الكلام بسببه
المتحلي بفتح الهم وسكون الهم وفتح الهم في المحمدين اذ الفرق طلقها فبهم قوله والا
مليح ان تكون منكر الامر ففهموا العوان كان معينا معلوما حتى مع ان يقال وهذا الذي لا

هذا الحديث عمن عليه بالقرآن فقول ولا يحضره (فيل يخرج من عرفها) ما

قال الفقيه في هذا الكلام

منه فانه حال السام وجب تقاضا له حال السام وجب تقاضا له حال الكلام بعد
تفادلت الباطنات وما اعطى اطايب من هاتين الطائفتين وان على العلة والبيان
او كذا ان الكلام من بلاغته واسمائه على اللطيف واصل واحد لا يحاد والمصلحة
سوى كماله التام والفرق فيه بجهة اللفظ واستقامة المعنى الاصل في اللغة المتروك
من طبع جميعها ايضا المتكلمين قوله والبررات المحسنة لاستعمال الفيز موضع الطلب يكون
ادله باستعمال الفيز موضع الطلب استقامة معناه الاخرى ان جعل في امر من ردة ردة الله
طبا يستعطفه على الذي قبله افعى مات اخوه وجعل سلكا لا يترك الله زرع طيف
الطلب على الفيز دفعا للايمان بخلاف المقصود وقد يتبع بعضهم ان الفيز المستعمل في موضع
باق على معناه وصحته وذلك بان جعل ما هو متوقف للمصلي بمنزلة ما اصله فصر عنه
اوله ما لا يكون سائلا ما تقدم لو ان كان يمكن للمعنى الحسنه لاستعمال الفيز في معنى الطلب
الفاظ بالرفع وقوله فيقال في صيغة اليه للمفعول في قوله اذا ذكر كذا وفي قوله
بلفظ المفعول من ان يقول بجملة وفي حكم للمعنى اسما وان كان ذلك اللفظ مستعمل في موضع
قوله انه اي فيقال نوع مستحسن الاعتناء في الكلام قوله اذا صرح اختيار ما هو بعد
ان ان الثقال بلفظ المعنى وتلك الابدع في الكتاب مما ذكره لا ينوهم من الضعيف
المرجع ما هو بعد هذه الابدع باهل الطرق اي اهل الكتاب استمع بطافة الطبع
المرجع الى انهم بطر بضعف اسمه في لغة العرب والعدل عن عبادة الاعصا في قصة
هرون السيد عباس للثقل العباسية وضع لزهم النظر ولما ذكر الفارق في قصة غيره
ضد اعتبار من النظر بلفظ الخلف وقول بلفظ الفارق او هو خلع غيره من حين
خرج لا آخره الا انه لم يصح ما عليه الاعتناء من وجه الخلاف قوله ان ترى اي فطر في
هاتين وغيره كانه الامر غير الخلف في الثقال والاعتناء عن النظر قوله حين
بلفظ الغيبة وحين اصبح بدله منه والداعي العاوي هو الحسن من يندرج في قوله
ندين على وهو الذي استولى على طبرستان وما يليها من خلافة المستقر بابه ويحيى
بالداعي الكثير صاحب ابن قبال الداعي وقد طرأ الاربعون اخو محمد بن زيد المان قبل
عوان قوله في ثقل الثقال اي الظهير اذ قد عرفت ان الثقال يجب معناه القرى
بثقال الظهير اي قوله وسلك شعبة العرب ان ما ذكره مقالات في روض الفقه اورد
هذا العرف العام لان الشك قوله وقلة الاظهار للرجوع بقوله الظاهر ان يتروك الكلام
بذلك المعطوفات ويقال هاتان اربعة اظهرا للرجوع وقلة الكفاية وقلة عملها

فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله

فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله

فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله

فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله

فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله

فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله
فانما هو الذي في قوله

၂၁
အထွေထွေအချက်အလက်
အကျဉ်းချုပ်

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

[illegible]

فاز المرحوم بنات عدم الضيق
وعدم القتل واما حديث الوفا
فلاستغفار والنفق والنفق

المجلد ١٠

لأنهم المبادىء يجب اليها العلم والملك قد صرح الكاشف علم المعاد بآن وقد مر معنا
 من مجموع من مجموع خلوهم ببلوغ بيان من الله التوفيق وعليه الشك في ذلك
 عن قولهم العلم بآن فانه هو التوفيق المستعان قال الفصل الثاني في علم البيان
 اراد ان هذا الفصل في ضبط معارف علم البيان والحكمة فيه على ما مر من كونها فضل علم
 المعاد لا انه اختص العلم بها فتعبدوا على ما سلف منه كما انشأنا البينة صدر الفصل
 قوله والخبر فيه ان علم البيان يستدعي تمهيد فاعود لضبطها بالمعينة المتقدمة في
 موضوع هذا العلم اعني التركيب المنزوي والطالب فانها من حيث اختلافها في وضوح
 الدلالة على ما سادها من العلم من مجموع علم البيان على ما مر من المقصود وقد تروى منهم
 ان من موعده الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح ليعلم كون معارفه مضبوطة في قوله
 كضبط معارف علم المعاد في فضله وليس في ذلك لان علوم الاسباب باحثه عن احوال الدلائل
 الدرس كما تبين لك فذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من فروعها ونقشها الى
 اصنافها المشتملة فيها بينهم ولا يجب ان يكون من فروعها من صفات العلم بالذات بل ان
 يكون في فروعها للمعانيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال الجواهر ولكنها تارة تكون
 انما من قبيل الانفصال دون الدلالات واذا ادعى ان التسمية من صفات حقيقه كانت
 من احوال ما يولد على التسمية من الانفصال قوله وهو ان الحاشية ايراد المعنى الواحد من
 معنى واحدا مركبا او معنى فيه مطابقة معقولة لال اما اعتبار التركيب المعنى فلا يعرف من غير
 كون الانفصال الموقوف مفيدة للمسامح معانيها الامتزاجية حذافير لرفع الدرس كالمشهور
 طالما اعتبار غاية المطابقة فلما مر من ان علم البيان شعبه من علم المعاني لانه باحث
 على وجهه على عن كيفية افادة التركيب على ما مر من ان علم المعاني افادتها لبيانها
 والبيان قوله بطريق متعلقه بايراد المعنى وفي قوله بالرواية وقصصنا لما مر من علم البيان
 من ان الخارج من هذه الدلائل مودود قطعا والبيان قوله بالدلالات اما ان يتعلق
 بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المعين بالطرف الاول اعني قوله بطريق مما لا يند
 الطريق للثبات اعني بالدلالات على طريقه قوله اكلت من ثمارك من الغيب اكل الاكل
 سلبت من اكلت ان ابتداء من الغيب فلا يكون مما يمنع اعني خالق حرم في البر والبحر
 بغير واحد بل لا يتابع كقولك حريت بزيد وهو اما ان يتعلق بممكن فان قوله غير ممكن
 لا يمكن فكاشلا اضافته ولما كان ان ايراد غير ما يجب وانه لو جاز ان ايراد مثل منادى
 فمتاح على المضاف اليه فمتاح على المضاف ويبيد هذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف

هذا العلم الذي هو علم البيان
 لا يندرج تحت علم المعاد بل هو علم
 مستقل به في نفسه لا يندرج تحت
 علم المعاد ولا تحت علم البيان
 بل هو علم مستقل به في نفسه

فان العلم بآن فانه هو التوفيق المستعان
 قال الفصل الثاني في علم البيان
 اراد ان هذا الفصل في ضبط معارف علم البيان
 والحكمة فيه على ما مر من كونها فضل علم
 المعاد لا انه اختص العلم بها فتعبدوا على ما سلف منه

فان العلم بآن فانه هو التوفيق المستعان
 قال الفصل الثاني في علم البيان
 اراد ان هذا الفصل في ضبط معارف علم البيان
 والحكمة فيه على ما مر من كونها فضل علم
 المعاد لا انه اختص العلم بها فتعبدوا على ما سلف منه

فان العلم بآن فانه هو التوفيق المستعان
 قال الفصل الثاني في علم البيان
 اراد ان هذا الفصل في ضبط معارف علم البيان
 والحكمة فيه على ما مر من كونها فضل علم
 المعاد لا انه اختص العلم بها فتعبدوا على ما سلف منه

فإن حكم كلمة راسا وقد عينا المراد أنه أعلم السامع وضع كل منها فم الموضع بل بقيت
والأحكام لم تكن موضع شي منها فلا فم الموضع أصلا ولا كلاً ولا بعضاً فلا نقاد
فيظهر من ذلك أن علم وضع بعض دون بعض يمكن أيضاً نقاداً في شيء من البعض
فقد سلمنا يمكن ذلك إن لم ينفذ ذلك كما يفرض ما قلنا من أن الأبرار لا يكونون
الحكم عليه حقيقة فما سلكه عدم إمكانه بالدلالات الوضعية لا إلى النقائص من الوضع
ظلالاً المجاهدة وقوله من الدلالات العقلية يتعلق بمكانه على هذا من أرباب النجاة
لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية لا كلمة في ما لفظه ويسمى على أن الدلالات العقلية
محيط بما كان ذلك الإبرار فلا يبعد ما للدلالات الوضعية وقوله من أن يكون وضع
أنه مصدر وكما حال من الدلالات العقلية أو نصب بقوله لا عنه والموجب أن يكون الممثل
به هو غير ما أخيفه إليه لفظاً من ذلك كغير ما يكون مستقلاً أو ما كان غير مستقلاً
إمكاناً مثل الإمكان الذي في هذه الصورة قوله من أن عطف على الشيء لا يمكن ذلك
فإن بذلك الأمر ويكون الثالث أيضاً متعلق به قوله فإذا كان الوجود لا يقع عليك
أنه لو حذف كلمة إذا مع شرطها واقترع على الملة الشرطية التي جعلها جواب إذا أعني
فإنه لا يستقام الكلام وانضم المرام الوضعية وتلك الثلاثة من وصح المتعلق
بمعنى النقائص من طريق إفاضة ذلك المتعلق به إلى الشيء الآخر الذي تعلقت به الأشياء
التي لا بد من عطفه ذكر إذا كان الإحدى به أن يقول فإذا كان الوجود متصل بكل واحد من
النقائص من طريق إفاضة المتعلق به إنما ثبت هذا من أصل الوجود وكذا صحة النقائص
ليست من فطرته بل هي من أصل الوجود ومنها وقد قيل أنه إذا كان متصل بكل واحد من
ثبت من طريق واحد وإذا ثبت من طريق آخر ممكن هناك فليس معنى النقائص من طريق واحد
ذلك الشيء المتعلق به قوله وخفايه والحق أن كليهما انقضاء الوضع إحداهما من
انقضاء على مراتب وصريح الدلالة وتخصيص ما قيل في إمكان ذلك الإبرار في الدلالات
هنا لا يخفى أن الشيء الواحد يتعلق به أشياء متعددة بفراقت تعلقاته في مراتب الوضع
بل يمكن تعلق بعضها بالعلمة وبعضها بالوسط وبعضها بالآخر ويمكن بعض التعلقات
أن يكون وضعه نفسه من غير أن يكون له من الأشياء إلا ذلك الشيء الواحد كما ظهر
مختلفة وصريح الدلالة عليه فإن كان ذلك الشيء الواحد كما هو ذلك كان مفرداً ثبت
النقائص من طريق واحد من غير واحد كما ثبت ذلك الشيء مع غيره ضرورة أن النقائص من بعض
مراتب الكلام بموجب النقائص من غير ذلك الكلام فتدبر إمكان إيراد الشيء الواحد

في بعض المقامات وكما لا بد من ذلك في بعض المقامات

في بعض المقامات وكما لا بد من ذلك في بعض المقامات

أما خوض النفس في النقائص

أما خوض النفس في النقائص

فإنه الواحد يتعلق عليه

يطبق مختلفه من مراتب الوضع في الدلالات العقلية قاله
 ان البراهين المنطقيه بطريق مختلفه من وضع الدلالة عليها فاما يمكن في الدلالات العقلية
 الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان له فضل احتياج لا التوضيح لان الدلالات الكلام
 لا يغير عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع بالامكان في ذلك فليس هذا عند
 موضع هذا العلم بانضباط ما هو قديمه اعني الدلالات المنطقيه وانما لا فضل احتياج
 لان صاحب علم السلفه مثلا يبحث عن خواص ترتيبها من التركيب بدلالات مختلفه فله
 حاجه الى معرفه الترتيب الغير فيها هو جوده لكنه لا حاجه اليه اليه انضباط ما هو في
 علمه وصاحب علم البيان محتاج اليها فيما معا فله منقول يترجم عن التوضيح
 دلالات الكلام باعتبار الوجوه في اللفظ اشياء لان الوضع عند التام هو المفردات في
 وضع المركبات راجع اليه في اقسام دلالات الانواع الثلاثة كان فذلك في الحقيقة
 للدلالة من حيث تركب من مطلق في الدلالة اعتماد على السهم وانما في
 انما كون اللفظ بماله فان من العلم به العام شيء آخر كما يقال فيهم ولم يقل في
 بان الوضع متوقف على كون الشيء مفهوما للواقع واما كون وضعه في باعتبار
 الوضع واقعة على ذكر مكان الدلالات حيث قال لا يمكن ان يكون مجرد الوضع لا يفتقها
 بالفضل بل لا بد من استعمال الكلام وعلم السامع بالوضع وفيه تأمل يستغفر وقوله
 من غير بوجه ولا نقصان اشياء لانه اذا اعتبر في بوجه لازم مع ذلك المضمون انقصان جزء
 من اجزاء منه لم يترك اللفظ مطابقة لعدم تطابق اللفظ والوجه الذي اعتبر
 الوضع وقوله يحكم الوضع متعلق بذلك والادان المتوقف هذه الدلالة هو الوضع من غير
 احتياج لا امر متعلق بالعقل فذلك حيث وصفيه في تفسيرها يحكم الوضع بغير
 اعتبار قيد الحقيقة في تفسيرها كانه قال لا يطابقه فالدلالة للفظ على تمام الوضع له في
 انه كذلك فلا ينقص من اجزاء تلك المضمون والاعتماد فيها ان كان اللفظ متعلقا بامكان
 للترتيب بين الدلائل والمضمون كما هو المشهور فلهذا في المعنى الموضع له اصيلي ذلك المتعلق
 اصالة وانما على ذلك الدلائل فانه في ذلك وقوله يحكم العقل متعلق بغيره وشبه
 لاختلاف الحقيقة على الدلائل في قياس ما لم يرد المطاوعة مع كونه الدلالة يحكم العقل
 ان المعقل من ذلك انما لانه مستقل ما يخصها فان الدلالة على المضمون في وضع
 وعلى السامع يتعلم بالعقل وهو مستلزم فهم الكلام في خبره وكذلك الدلالة على الخارج
 يتوقف على الوضع للقول وعلى امر آخر متعلق هو ان فهمه يستلزم فهم لانه في فهمها

٥٠
 ١٠٠٠
 ١٠٠٠
 ١٠٠٠

في قوله
 لا بد من استعمال
 الكلام وعلم السامع
 بالوضع وفيه تأمل
 يستغفر وقوله

هذه الدلائل هي
 التي لا بد من استعمال
 الكلام وعلم السامع
 بالوضع وفيه تأمل
 يستغفر وقوله

هذا هو الكلام الذي هو المراد باللفظ
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام

هذا هو الكلام الذي هو المراد باللفظ
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام

على الصواب على ان نظم الكلام كالصناعة والمخترع ما يقع فيه اللفظ غير الذي
واللفظ هو ان حسن المصير يظهر بغيره كالكلام حسن المصير يظهر بغيره ولم يعرف
الصحيح بغيره ما يقع لانها ذكرت هناك عبارة اخرى على لفظه طرق فكأنها عرفت
وغيره ان المراد بالصواب هو المراد باللفظ الذي هو المراد باللفظ الذي هو المراد باللفظ
المقاصد والاعراض ان المراد باللفظ هو المراد باللفظ الذي هو المراد باللفظ الذي هو المراد باللفظ
عن رعاية اللامع في قوله واذا عرفت قوله في الانفعال للدلالة العقلية فانما الاسماء
من معنى الى معنى وجوز عود الفهم للدلالات العقلية بناء على ان الانتقال من معنى الى
اللفظ والكلمة في اللفظ معنى في الاصل مصدره فيكون الانتقال على التعداد كما كان في
الانتقالات من معنى الى معنى فان قبل المقصود هنا هو الدلالة العقلية للدلالة وما كان
من تفسيرها عند تحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجتمع بين المراد بها الانتقال
منه الى ما عني اللفظ فلا اشكال واعلم انه قد فسر الدلالة العقلية بالانتقال من اللفظ
الى المعنى وفهم ايضا فهم المعنى من اللفظ وفهم السامع من المعنى وكل ذلك في المسائل
التي لا يقبل التعدد وذلك لانه لا يشهد ان تلك الدلالة صفة للفظ فليست به متعلقة
كاللغة العقلية بالادب المتعلقة بالادب فاذا فسرت بالانتقال او باللفظ الفهم من
على ان يمكن الانتقال وفهم السامع ومفهومه المعنى ليست صفة للمعنى بل هي
مبنية على ظاهر من حاله قائمة به في كونها ليست بمرتبة عليها ما ذكره في كلامه
بعد هذا الاخر من الكاف فلهذا جعل اللفظ على طريقة ما يقال الفهم لها خفيف مطلق
كان لفظه قصد الدلالة المتعلقة بين الفهم واللفظ انهم احد ما لا يوجد وجه الرجوع الى
كان لفظه اعتبارا في اعمام او اخصا او اعتقا وباحضا كما في ذلك متكررة علاقة
اشارة في هذا التفسير كانه قبل لفظه من العلاقات ولعل الكلام على التفسير
وجعل اللفظ من العلاقات امر متبع للذي هو قوله ظهر لك ان علم البيان
موجبه اعتبار العلاقات على النحو الذي رتب عليه اعني قوله واذا عرفت مع
خبره ولعله بل العلاقات بين المعاني التي هي في نفسها وفي شهادتها انهم اللفظ
لما يمكن من الفهم ان حجاب واحد مطلق الملائمة والاسماء ايضا على معنى
اللفظ كبر منه ما يقال بين هذه الشئ ملاءمة متعاضدة او غير متعاضدة ولما كان
اللفظ المتعاضدة وان لم يسم لانها اصطلاحا كان الفهم واللفظ معا داخلين
في ملاحظة اعتبار العلاقات بين المعاني والى كان اختلاف اللغات في اللفظ

هذا هو الكلام الذي هو المراد باللفظ
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام

هذا هو الكلام الذي هو المراد باللفظ
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام
واللفظ هو الذي هو المراد بالكلام

من قولك انك حرك فيما سبق هو ان ايراد الحق الواحد على صور مختلفة لا يمتنع في ذاته
لخصية بل في العقل كماله من جهة ذلك لا معتبر بالوضع ووجهها كنهها واعتبارها
لعدم العقول بان يكون في بعضها من حيث مراتب الوجود فظهر ان مرجع البيان اعتبار
الملاقات بين المعاني قلت قد سبق منه ان التراكيب على يد الله سبحانه على
فقط من اصولها كماله فلا اعتداد بالوضع لان وجهها لا يغيرها وقد مر
اشارة لذلك في علم البيان فتذكر قال فلو ان معرفت لما خرج عن حقيقة ما هو
لمخرج البيان الحق الدلالة المتخلصة من الوجود وهي الدلالة العقلية بنوعها شاع
في جملة محلات اصول هذا الفن لم يخرج او بصيرة الطالب في حقيقة كماله بل في ذلك ارباب
النفس الاطوار فكلها كالدق بين الامام والمكلف بل في العقل كماله ان العقل حكم بان ماله
اصرفها بين المتيقن من الالهام كانت له المنة الاخرى قطعا ويجوز ان يفكر في
في امام آخر فينتظم العقل كون الاخر خلفه فانه يقطع قطعا الاخرى في الشخص المتراخي
كأنها امام الاخر في العقل كونه الشيء متصفا بغيره يستلزم العقل كون ذلك الغير
عندنا متصفا بغيره متلذبان وجودا وافتقارا واما الامام في المنة فانه متصفا
لذلك الامام لا الخلف الذي يلائمه وجودا فقط وانما في الامر من الامام لا الخلف
كأنه لا من السواء لا الباطن فله حكم الاعتقاد او الحكم الاعتقاد ان الله من العرف
العلم ان حوت عادة للوجود فيعرف فيها بينهم ان طويلا القصة اذا كان له عقاد اعني
فلا بد سبق كانه طويلا بالمعنى والعلم يستلزم المنة استلزاما كلي الحكم العقل فيكون
والاسد يستلزم المنة استلزاما كلي الحكم الاعتقاد ان الله من تعارف الناس على
فقد ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبارها في المتيقن هو جواب لقولهم اذا ظهرت
وورد عليه انه لا مدخل لمعرض اهتمام المذموم في اقسامه هذا الظاهر ان في كنهه ان
انقص لوفهم بين الشيعين كان احدها اسنوم والآخر لانها فلا تنفك امام المذموم
لما لا انهم اذ في الامم لا المذموم فقط في مرجع علم البيان اعتبارها في المتيقن وقد
بان الاستقالات والالهام المتماثلين اذا كانت لزموا ايضا كما سذكر وكما في هذا
والمعاني لانهم هذه الامم لا ملوم ومنيكت لذلك التقسيم موزنية سلف هذا الظاهر قوله
ولا يكمل المشهور في نسخ العمل عليها في المتيقن لانه يفيده او وقع في ربه في
مذموم في بعض ايضا والمقصود في النظر لا ظاهر الاستقالات من احد الانبياء في الاخر
كأنه لا في المذموم يوم ان هو كجستنا المتفلا فخصر مرجع البيان في ذلك المتيقن

في جملة محلات اصول هذا الفن لم يخرج او بصيرة الطالب في حقيقة كماله بل في ذلك ارباب
النفس الاطوار فكلها كالدق بين الامام والمكلف بل في العقل كماله ان العقل حكم بان ماله
اصرفها بين المتيقن من الالهام كانت له المنة الاخرى قطعا ويجوز ان يفكر في
في امام آخر فينتظم العقل كون الاخر خلفه فانه يقطع قطعا الاخرى في الشخص المتراخي
كأنها امام الاخر في العقل كونه الشيء متصفا بغيره يستلزم العقل كون ذلك الغير
عندنا متصفا بغيره متلذبان وجودا وافتقارا واما الامام في المنة فانه متصفا
لذلك الامام لا الخلف الذي يلائمه وجودا فقط وانما في الامر من الامام لا الخلف
كأنه لا من السواء لا الباطن فله حكم الاعتقاد او الحكم الاعتقاد ان الله من العرف
العلم ان حوت عادة للوجود فيعرف فيها بينهم ان طويلا القصة اذا كان له عقاد اعني
فلا بد سبق كانه طويلا بالمعنى والعلم يستلزم المنة استلزاما كلي الحكم العقل فيكون
والاسد يستلزم المنة استلزاما كلي الحكم الاعتقاد ان الله من تعارف الناس على
فقد ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبارها في المتيقن هو جواب لقولهم اذا ظهرت
وورد عليه انه لا مدخل لمعرض اهتمام المذموم في اقسامه هذا الظاهر ان في كنهه ان
انقص لوفهم بين الشيعين كان احدها اسنوم والآخر لانها فلا تنفك امام المذموم
لما لا انهم اذ في الامم لا المذموم فقط في مرجع علم البيان اعتبارها في المتيقن وقد
بان الاستقالات والالهام المتماثلين اذا كانت لزموا ايضا كما سذكر وكما في هذا

بما لا ريب في وجهه في ذلك
فلا ريب في ذلك انما وقع في ذلك
واب هو متعبد

لما انما كنت عرفت ان جميع هذا الانتقال لا ما ذكر من الانتقال بل من جهة انما الانتقال
 جميعه فلهذا الباطن مطلقا ابتداء الفهم لا انما من جهة فنيقل منه لا من جهة الفهم
 اية التلخيص فنيقل منه الى الانتم الا انما عن البرهنة فليس الانتقال الطاهر في سوى
 ما ذكرناه ولما يلزم ان يقول اذا اجتمع هذا الانتقال في حفظ واحد باطلا في واحد
 لنم اجمع على ما لا يكون اية معانك الفناء الى مختلف ما يلزم في احدى احوالها فقد
 اخرج ذلك التلخيص الى اجماع على الفناء في كل موضع ما ذكره فليس الفهم من اللاداعي
 لا يمكن ان مرجعه ما ذكره فلهذا قد سبق ان الفهم وضع لان يتوهم ان النبات ليس
 للنبات اية هو لان له وجه من الوجه الى استمرارية النبات في كل مكان في ارضه بل في
 الغيب فانه لم يكن لانما له في ما علقيا واما كان المثال المذكور اعني قوله رعين اعني
 فوضيها الفاعل من الفاعل بان الانتقال الى الجان انا هو من المعلوم لا اللانم هي اولا
 فليس له لا دفع ما يرد على الفاعل بقوله واما نحن فذلك اضطررت السمات انا هي
 طرأ بقوله فصل في جميع الجان الكلمة المشتمل على بيان موضع الجان على الحقيقة وكذا
 على الفهم وذلك لم يكن معنوا بفصل ومحصل ما يطلق عليه ذلك الفصل من
 كفيه الا انما هو ان الانتقال الى اللانم لا مرسوم معين بقوله ما وانه اياه اولا فلهذا
 انتقاله في العام باقية على ما كان في الاصل لا بد ان يعتبره ما يصير مما هو عليه عند
 الفاعل فيكون من ذلك من غير ان يكون الانتقال الى اللانم لا المرسوم من قوله الانتقال من
 المرسوم لا اللانم فيقول بهذا الصلة في اضطررت السمات انا هي سلك رعين الغيب
 في جعله اضطررت السمات انا هي من الجان ايات المنقل فيها اللانم لا المرسوم الا انما
 له فيقول منها المرسوم لا اللانم بقية على المنبريد بالمرسوم المستبعد وباللانم الناتج
 بالمرسوم التبعية اذ لا يرد بالانتم في الانتقال فلهذا هو الوجه السابقه كان النبات ما
 عرفنا للغيب كما انه لا انم له ايضا كذلك فلم يحج السؤل ولا احتيج الى ما احتج به
 ان يكتب هوما للضبط فان الانتقال الى الجان ايات المرسوم لا اللانم في الكفاية بالعبارة
 ولم يصبر المرسوم بمعنى استيعاب التلخيص في اللمة وحكم بان الانتقال مطلقا المرسوم الى
 اللانم واقتصر الفرق بين الجان والكفاية بان الجان في اية اللمة المعنى الاصلي
 الكفاية كاحصه غير كما انما في قوله ذلك الكفاية تكمل المنق عطف على قوله فلهذا
 الجان قوله ولا يصح بيان كون طوله القائمة من قوله العلة الجان وفيه انما تبين
 على ان المرسوم واللانم ما المستع والنتائج الا ترى ان طوله الجان ايات بان يكون مرسوم

لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم

لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم
 لا بد ان يكون الانتقال الى اللانم

استقام

الانتماء الى المرسوم

المطلوب العلم بكونه اذا اراد بالعلوم استيعاب الاشياء كنه للجزء على فلا علم الا اذا كان
انصب على علم الاشياء لا على العلم بالاشياء كنه للجزء على فلا علم الا اذا كان
من الآخر من اللانتم فلا علم على ان يتخذ كلامها اصلا على حده فانه الانسب بذكر
التأثير واللايقين التعليم قوله واذا لا يتخذ شيئا جليلا فلا علم تلك الفوقانية لا غنا
ولا العلم والمطلوب بيان وجه تقدم الجواز على الكسابة في تقدير مباحثها وهو ان الكتابة
تأخر عن الجواز من قبله المركب من الفروع فكذلك الاستغناء الجواز من المعلوم لا اللانتم وهذا
طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر فاني على ذلك اللانتم الذي مباحثها
كان المعلوم مازنها واللانتم لا غنا ولا استغناء الكسابة من اللانتم لا المعلوم وهذا هو
غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر امر فاني على ذلك اللانتم وهو كنه ذلك اللانتم
المعلوم او اخر منه حتى يصير كأنه معلوم للمعلوم لما مر من ان العلم مباحثها على ما لا يظهر
منه الاستغناء خاص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللانتم ما وما سألته لك المعبر
هناك هو السادة او المعينة لا العلم باحدها وانما جاز كنه اللانتم اخضر بنا على ما مر من ان
الادب اللانتم هو التابع وقد يكون اخضر من متبوعه ولا يخرج بذلك كنه لانها مباحثها من
الوجه المعبر عند ارباب اللغة لا يقال اذا كان اللانتم احقر كان المعلوم اهم فلا يفر
طريق الاستغناء الجواز على نفسه بل يحتاج فيه ايضا للاعتقاد امر فاني على ذلك اللانتم
سأله او اخر لان نقل المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الفروع فالحق الغالب انما هو
مع ما جاز وان كان اخضر من خلاف التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه المعبر
الا اذا كان ما وما لذلك المتبوع او اخر منه فان قلت قد يكون الاستغناء الجواز من التابع
كأنه السادة اطرت بنا فاما فلا يخرج ولا يخرج بنفسه فقلت قد عرفت انه تكلف في ذلك
ادرج التابع في حكم ما هو متبوعه وهذا وقد قبل كنه اللانتم اخضر انما هو في المعلومات
قضية ومن الكلية ورواها لم يعتبر المعلوم المزمع فما تقدم حيث لم يعد العلم الا لما
الحقيقة قائل ولا يصح ان يتم كنه تقدم الجواز على الكسابة بانه يلائم الادلة المعبر الاصل
لها فانه من سألته المعلوم المركب قوله ان الجواز يريد به ان يجب ان التنبية اصل
باب من سألته هذا العلم مع وجوب تقدمه على الاصلية الآخرين ولما كان هذا الاصلية
للتقدم هو الجواز - سخافة وكان المزمع على التنبية هو الاستغناء دون الجواز
مطلقا اصل الكلام بذكر الجواز وعقبة بانه لا بد من الاستغناء فلهذا في قوله حيث انها
الجواز بطل الاستغناء وقوله من فروع التنبية خبرنا وقوله لا يحقق ما انيت الضمير

انما اراد ان الجواز ليس هو العلم بالاشياء
انما اراد ان الجواز ليس هو العلم بالاشياء
انما اراد ان الجواز ليس هو العلم بالاشياء

لا يستغنى عن العلم بالاشياء
لا يستغنى عن العلم بالاشياء
لا يستغنى عن العلم بالاشياء

كان الحق على التنبية لا
مع الجواز مطلقا اصل الكلام
في الجواز وعقبة بانه لا بد من الاستغناء

[Illegible handwritten notes]

[illegible]

1940

لا تفرقوا بين
الذين آمنوا

مودة محمد الثالث
عز وجله في هذه المدة
وذكرت في السيرة والخدم في أبي العجب
على هذا الاطوار والاصوات الخفية في

هذه هي خلاصة العمل الذي اذني عليه
الشيخ في ان كان هذا هو الوجه الذي
لما اراه من هذا العمل في حق
الناحية التي هي في حق العمل
منها في حق العمل

فَالْأَوَّلُ

[illegible]

أوفى الله كل قسم بذلك مغايراً للمعصية
كما ترك الأناك والدين
الذين من الأناك
أمنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
عنه



[illegible]

مجلس المحققين للادب والعلوم
عراقية في الانسدادية معنواها
والا تفرق من الفهم في طر القوم
من قولها

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجِهِ
أَوْفَقِيٍّ أَوْفَقِيٍّ أَوْفَقِيٍّ

تم التوقيع على
في تاريخ
الصفحة الأولى من
الألف والآخر
لأبديته

[illegible]

في مثل هذا لا فرق بل الحقيقة هي واحدة لا يميز كونها في شيء من الوجودات أو في شيء من
 تأصيلها وإنما في الوجود بل الحقيقة هي واحدة في الوجود مطلقا وقوله في هذا القسم
 الوصف مع ما هو من الذكي كونه أو غير ذكي ما وأكثر وقوله وجعلنا شبهة في هذا
 حرف فخره وجعلنا الوصف فخره وذلك عليه بالذكي بعد الوصف اعني
 حين الوصف كذا الملائكة قوله والفرق بين هذا الوصف وبين الوصف التثنية وجعلنا
 ما حده في قوله فخره كذا ما ذكره فلا اختلاف في عبارة أصله في الكيفيات
 إلا بها الاضافات البسيطة لا المصطلح عليها اعني ما هو مفعول الكيف وذلك عندنا
 ما ليس في ذلك قوله فخره كذا الملائكة وروى في الحركات وفقط ذلك هو قوله انه
 الكيفيات وفيه منصرف على أنها ذكرا وكذا لفظ الانصاف في قوله يا أيها
 وقدر ان للملائكة الجبر الذي يكون عن اضعاف البهيم بل وقدر الاقوال كقولها
 بالذات كمالا واما واما جعلها داخلية الاقوال كما ذكره بعضهم فلم يصح بها ذكر
 الاشكال والملائكة والحركات على ما توجب قربة إلى الانصاف من المصبرات بالذات
 والتمثيل هي تعرض المقدار من حيث انه محال بعد واخذوا أكثر والمقدار ما
 اشارة في شيء خطا في جهتين في شيء سطحي في جهات ثلاث في شيء جسام في جهات
 عرض لها الشكل وفي الاطراف فاطرف اللفظ اعني النقطة لا يتصور اصطفا به قوله
 وما ينسب بها إلى بالذات كمالا في الحس والقياس ان بعض الحقائق الكلية في الوجود
 وغير ذلك كالاستقامة في الخط والاستدارة في الدائرة والسرعة في الخط
 والوسط في الدائرة قوله في الاصول الضعيف وصف الماهيات بعوارض
 متقلبة اشكالها بانها حقيقة واحدة تختلف بغير خارج عن ماهيتها وكذا في
 الانواع في الطيور وفي الدواب اشارة الى ان كمالها حقائق متنوعة وكثير في
 انواعها بالشيء عند الجمهور وقدر في الماهيات الكيفيات الاربع السماوية
 الماهيات اعني الحرارة والبرودة السماوية ما في الاعلى واليوس والارضية السماوية
 بالمتغيرين في اعداد لفظية في قوله وفي الحقيقة والحق كمالا الاختلاف او قد يغير ان
 بالذات في الصانع والملائكة الماهيات كمالا الفرق المتفرق فيه اذا سكن في
 في الجو يمكن في الهواء كذا في الجو في الارضية وقد يغير ان في السماوية الماهيات
 فيقع الايقان في السماوية كمالا بانصاف في الماهيات الذكورية كمالا في
 طائفة الدواب والناس في قوله وهو ان يكون مختلفا في العقل في وجوده

بعض وضع بانها انما هي فاما هذا الاعتبار فيكون انما يكون
 فليكن طلائع ان كان وصف واحد على احد من الوجهين قوله اما حقيقة
 ما يتبعه الحقيقة الطرفية فليكن مركبة التماسا بحسب اعتبار التكامل انما بعضها
 لا بعض وقصد لا يكون بها حق فليس كذلك الا يكون بالآخر كثر واخذ وقد صرح بهذا
 المصنف في الصف حيث قاله ولما اوصافا مقبولة امر بحسب الماهية واحدة وانما
 جعل التماس الحقيقة على ما ذكرناه لانها اذا شبه زيد بغيره في الانسبته لا كان وجه
 النسبة لمراد واحد لا حكم الواحد كما ان النسبة للقد بالوجه للوجه عد وجه الشبه وصف
 واحد مع مركبة من جنس مفضلته والظاهر انما لا يكون الحقيقة بوجه اوقات اجزا
 مختلفة فيكون مرجع الصف لمراد واحد او اكثر عما ذكره او لا ما فصلناه ههنا
 الوجه والالتزام من الكثرة مع يظهر ان مقابل اول انقسام بانها الحقيقة هذا والخصاي
 وجه النسبة هذه الاقسام الثلاثة ظاهر للناس واحد وكثرة الكثرة انما يقصد اشتر
 الطرفين في مجموع حيث هو لا في كل واحد ويقصد اشتر اكبر من كل واحد وقد تم
 القسم الاول منها لا يستقام لان الواحد ما يحسب وطرفه حيان فطرافه حيان فطرافه حيان
 امر به انقسام وانقسم انما لا يقسم لان ما حكم الواحد ما يحسب وما عطف والعلم ان
 لا تلتزم انقسام لان التعدد ما يحسب على اوجه عطف وما بعضه حسي وبعضه عقلي والافاق
 التي ذكرها عترة قاله انما الاطراف قوله لا يستقام لان كل واحد من غير الحسوس منتمى مع
 جعل وجه شبه سواء كان حقيقة وصفه وهذا حكم بدعي فان ما لا يحسب نفسه لا
 يشبهه ولما العقل فانه يدرك من العقول لا من الحسوس ان كانت معقولة فوجه النسبة
 العقلية من انواع الطرفين لا وجه الزكوة فيما سبق انما كونهما حيين او عقليين او كثر
 عقليا والنسبة بحسب اوجه العكس وهذا شق قوله على هذا الفن التشبيه بالوجه العقل
 امر لى امر وجوه اوقات ولا طبع النسبة فليكن بالوجه حصة التشبيه وهو للملاحة
 في موضع هذا والمعاد فليكن امر لى النسبة كائنا بالوجه العقلي او من كائنا بالوجه
 الحسي قوله في الحسب عقيل لوجه النسبة الحسي ما يحسب واحد من الطرفين الطائفة والمادة
 كالحق ان النسبة للقد بالوجه وضيا وكذا هذا في سائر الاشياء والامر هو النسبة الحسنة وهو
 الاقدام الخفية ما يكون من خصوصية القدم والمادة بالتحقق ما يقابل بالوجه فيكون مع عاينته
 قوله على انهم القدم او المعاد فيكون ما يقع لما يقال من ان طم لم يذكره قوله وهما انك
 التكتة في الحقيقة المسخره بالفكر الموقوفة في القلب تكتب الامر في تكتة انما هي

فيكون
 فيكون
 فيكون

فانها
 فليكن
 فليكن

فيكون
 فيكون
 فيكون

فيكون
 فيكون
 فيكون

فيكون
 فيكون
 فيكون

سید احمد علی خان

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

منه

1954-1955

قد انعم الله على امة الاسلام وجرى رحمتهم في كل شأن من
شأنهم ذلك انهم اقبلوا قلوبهم لخدمة الاسد
الملك كما كان له لولم يحكم الذين انفقوا في
الامر فنفقوا في شئ من الامر فلو انهم لم ينفقوا
الامر فنفقوا في شئ من الامر فلو انهم لم ينفقوا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

تجلی

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[Faint handwritten text]

المشقة من غير التخليل في قوله كانا المذبح على امر من الركب فان لم يجد من اختيار
 الاجتماع هيئة مستحسنة كان في قوله كان قلب الطير فحين التفريق والاصح ان كان
 منها مع رجبان الركب كان في قوله كان شدة النفع وكان لهما النجوم في قوله وفي قوله
 بالقرن في قوله كان قلب الطير طلبا على اياها نصف عنها ان يكون احطيا بها الطير
 ولما بها فلو بها الذي ذكرها ان في الدنيا لا تكل قلب الطير فحين التفريق والاصح ان كان
 قلب الطير بالانجاب والباير العتق منها بالانجاب والاصح ان كان قلب الطير فحين التفريق
 ليكون من الاختلاف في التفسير بين الركب والتفريق الذي لا يتبعه على ذي مسكة
 ليس لا اعتبار الاجتماع فيه شبه حيث بها ويقصد تشبيها اما التفضيل في هذه
 من حيث انفسا واللفظ وهو الترتيب في قوله واما ان يكون مستند الى العقل عطف
 على ما ان يكون مستند الى الشر وهو الثاني من نوعي ما يكون من حكم الواحد ومثل قوله
 انما الاطعمة من اذن قوله في اعمالكم كسواب فبيعة والثاني من قوله على ايامكم
 وحضر الدمن قالوا واما حضور الدمن في قوله المنة التي من تحت السواد الثالث
 من قوله في قوله في جملة متاسبة في حضرة العالم كالحلقة المفردة لا يوصى ان
 طوقها افضل هو قوله ونصف من المطلب الحاج وقيل هو قوله الانا في قوله تحت
 الترتيب بينهما حين سبقت ايم افضل طوقها بلفظ مع المثال الاول في قوله
 المنة في المثال الثاني الى اعتبار التركيب وجه الشبه واستغنى عنهما في المثال الثالث
 انهم التركيب في بطلان المتعة لذلك اول اجل الترتيب في المثالين والفقير في قوله
 النظر في الطول والطول من احوالها وقمة الطول والخبر ما يعلم من الباطن بالخير والشر
 في اية واحدة الياسر وضمت السوء هو الفصل الذي واذا خيرة كاضافة حاد
 وجعل صفة في اعادة المبالغة وحضر الدمن ما ضمت على المبالغة والوصية انما للدلالة
 انما رخصت اضافة المصداق المصطلح في قوله انتموت الخوق كذا قوله والجماعة بالرفع
 على حسنا وطانك منها عبارة وكما اذا سميت انما العطف باقربها ان كلا
 منهما انما في حادثة بين من الاخر ليعتد من منظر الحسن والشر الحسن من قطع اذ كيف
 هذه عقليا الانا في قوله كان من الخير عقليا كان الجوع الركب منه وفر من النظر
 فلو ان الركب العقلان يكون كل من من حسن من اختلاف الركب العقلان لا يجب ان يكون
 جز من عقليا ان الركب ليس لا بد ان يكون كل من من حسن من اختلاف الركب العقلان
 ان لا يجب ان يكون كل من من عقليا انما المصطلح من حكم الواحد من هذا الخبر ان

في قوله كان قلب الطير
 في قوله كان شدة النفع
 في قوله كان قلب الطير

في قوله كان قلب الطير

في قوله كان قلب الطير
 في قوله كان شدة النفع
 في قوله كان قلب الطير

10/10/10

التي على من يكون الخير منكم
لأجابه علم ان الله عز وجل
هو الذي جعل فيكم الخير
منه ان كل من فيكم منكم
من الخير الذي فيكم منكم
الخير الذي فيكم منكم

مستحق
كجاسان

الشبه بينهما الحقيقة المحركة التي لا تتحرك قطعا كما جعلوا هذا وجه الشبه
بين الانساق والاصل في الملاحة لا جهة الشبه بينهما وجه الشبه بينهما الحقيقة الا ان
انما يصح ان يكون المحرك في الحق والمطلقة محركة على الحق للزمنية على استبعاد ما ليس اصل اعتبارا
والانما يصح ان يكون محركا على استبعاد ما ليس اعتبارا وانما قالوا في شبه الاحتمال انهم لم يثبتوا
الذي يحركه فنبتوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحق والمطلقة والياض مثلا
التي هي منسوبة لا تتغير بين ما هو في محسوس وما هو في عقول وقد جازوا بينهم
في افتقارهم وسواء منهم ذلك اذ في حكم الحقيقة حيث تشابهوا هذا الشبه الواحد وهو
حكم الواحد للمحسوس وعقله والمطلقة للعقل وحسب امكانه او بعضه قوله واعلم هذا
ان كان محسوسا ما سبق من ان تشبيه الشيء ليس الا وضعه لا يثبت له تشبيه في نفسه
الاولى بغيره ههنا على انه قد تشبه في بعض المواضع بمجمل وجه الشبه فيما ليس
للمفارقة من طرفيه فلهذا اذا صادف التشبيه منه صح كذا كونه فان
الاصح بالاستعمال والافضل للاهلال ان يكون حسي او عقليا مشترك بين المحسوس
كان مطلقا لا يشترك بين المحسوس والاعتبار البشري على انه علمه والآن علم فله فلم
يرفع ان هذا فضيل لعدم استعمال الحق والكلام والحق والواقع في امرنا وفي السمت
ان يتكلف ذلك الوقوع ويصح قول المتقين ان يقال العقل في القرآن مختص بالكلام
على استعمال الوجه القوي الظاهر في لغة يفهم بها العارفون بالحواله اللغة المعاني المقصود بلا
تكلف ولا تكبر في ذلك استعمال الوجه الغريب والافضل الضعيف الذي يفهمها ضد
الكلام ولما تكبر قول احد الحق وانها فلا يجدى فيها ههنا لان الكلام في الاستعمال
مخوفا على احد الحق قوله ليس ما يحيا الله بل المهم ان لا يفسد ههنا البطايق المشاك
ما قصدناه من وجه الشبه في سائر لطرفيه واعلم ان الطرف في معنى قوله في الكلام وفي
الطعام حاله على ما في المشابهة المتفاوتة والكاف في المعنى كناية عن الكلام في استعمل
فيستعمل للمع كناية عن الطعام في السبب النوع الثالث النظر في الفرض من السببية فوجه
النظر في القول بالسببية لان الفرض هو ما كان السبب في قوله القياس انما يتبع نوعا آخر
كم الواحد فيكون الفرض من عايد لا الشبه الذي هو المفيد في ذلك كان هو في
فلسفة اكثر لكنه قد نقل القضية في قوله الفرض من الى الشبه به وحيث كان هذا
معلوما مستقرا بالاطلاعات لا بد في رتبة عنه وجوب التفرق فيكون في كلامنا
انما ليس حاله لا يصلح الا الفرض كناية الى الية الوم من ان كلامه كان الفرض هو

الكل من جهة حقيقة الكلام
الانما هو من جهة حقيقة
الكلام في الحقيقة
الكل من جهة حقيقة الكلام
الانما هو من جهة حقيقة
الكلام في الحقيقة

بيان حاله لا الشبان حاله وكذا الكلام في قوله لا الشبان كما هو عليه قوله
 فتدبر حاله لا الشبان اسكانه ولا يذهب عليك ان قوله لا الشبان حاله لا الشبان
 لمعرف كونه بياناً او حضوراً او غوراً فقله كل من هذه محوله على ظاهره والضمير فيه
 اللزوم واللفظ لا الشبان العارضة للزوم والضمير فيه حال اللزوم لا الشبان كونه احد اللفظ
 المحضوثة لتبديل شعبة قوله بيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فانه بيان
 في الشدة والضعف والقله وكذا في لا الضمير في ذلك فقله كذا في قوله لا الشبان
 انما المراد كالغراب يدعى على ذلك في قوله سواه حيث جعل الشبان في الشق وجعل
 السواد في الشب لا انما لفظ لفظ لذلك لانه اذا انكشفت فقله سواه الشبان في الشدة
 فقله بيان اسكان وجوده اي بيان اسكان وجود الشبان كذا ظاهر اللفظ في قوله
 الاستماع اصلاً فقله لا حديثهم اي يومهم ذلك المخرج ذلك المخرج عن خبر الشبان
 مثلاً لا فيهم اي غير استحقاق النور والضعف وانه واجب لا ما لك عليه من الكلام
 والمكان وقله ذلك الواحد في الضمير والمكان الواحد يوم اخرجه عن غيره كونه
 المنع شايبة ظاهرة في كونه مستبعداً غاية الاستبعاد فانه في ذلك الفصل الذي
 من منع كالممنوع فيجب ذلك الامر الشبان في حق الالة لاستبعادها وانها لا مكان
 بحيث لا يومهم حوله شايبة في حاله كماله كماله اي حاله في ذلك الواحد وهو صوله
 حديثهم اخرجه بل اخرجه انما كماله كماله وهو صوله الواحد وجب اخرجه كما هو
 المنع وقد انكشف بهذا الشبان اسكان وجود الشبان الذي هو حال ذلك الواحد
 بلا شبهة فقله ليقوم شأنه او شأن الشبان كعدم اشتقاقه في المثال المذكور في
 قوله اي لانه عند السامع في قوله انك تسعبك هذا كذا في المثالين اهل في
 ان سعيك كذا في قوله انك تسعبك هذا كذا في المثالين اهل في
 المحصور بقرينة من ذلك السامع في قوله كماله محصوراً اذا حضر في ذلك المحصور
 شايبة مكانك في شريك هذا جعلت السامع شاهداً لكثير سعيه في شريكه وان
 قوله لا الشبان السامع ولا يدع باسما كل ذلك مثل الرغبة والرهبة والتعظيم وال
 السؤدد وحسب الاعتقاد ومنه وما يناسبه اخرجه ابتداء في قوله اي في قوله
 فقله لا في قوله السامع بعد تعليله بما في قوله الجهد وهو الذي اصابت في قوله
 الظهور والابدية بغير الدال بفتح الباء جمع فيك والظاهر ان معناه في قوله
 تركيب في قوله فكله جعله في قوله فقله في قوله في قوله في قوله في قوله

في قوله لا الشبان

في قوله لا الشبان

في قوله لا الشبان

في قوله لا الشبان

في قوله لا الشبان

في قوله لا الشبان

فكيف يصح تشبيه المرات العاديه بغير تلك الصفات بمثل ذلك على كبره ان يكون
 حاشد النور كغيره فيضم الى تلك حش النور ايضا ولا يفرج بين ما اختار
 اصل التشبيه للذكر وقوله نعم ايضا اقليل كونه الا كان وجهه لما ذكره
 به الا انكار الوجه وكلمه عن قلقة بغيره ايضا على انقصر من الكف وكلمه عطف على ان
 ومعنى قوله تشبيه قريح تشبيه اقصد به النور وعلم كان متعلق تشبيهه وفي ايضا
 ان لا تذكر على ان لا تتفق في اشعار بل لا يكون تشبيهه لما ذكره ان كان تشبيهه
 العالم القادر على ان لا يكون له لا تذكره ولا تذكره ولا تذكره ولا تذكره ولا تذكره
 خبر مبتداه قوله وفعل وانما غير الاسلوب لانه على طريقه في الاسلوب مع فعله
 من التشبيه انما الحد والشيء جعله من تشبيهه اي هو مطلق اي النور مع ما يذكر
 اليه فكانه بعدد كما بعد الرجل اليه وهذا القالب اشارة لا يعود الفرض الى التشبيه
 انما ايسر من تشبيهه في وجه التشبيه واذا اصبحت انما لم تعرف ان تقدم الفعل في الشارة
 الذي هو التشبيه وجعله تشبيها للفعل الاول قد اصاب موقعه حيث لا يعلم
 جعله الهوي ام واقوى فيما هو وجه التشبيه انما الطاعة والانقياد وفيه انكار
 كذا النور حاشد النور كغيره فيضم الى تلك حش النور ايضا ولا يفرج بين ما اختار
 الآتي في ان يصرح انهم تشبهوا هم بالله وجمع المبدأ في انهم جعلوا هم اهلها
 اي معبودا بعدد من خلق الله ان يكون مفعولا ثانيا لكان جعل مفعولا اوليا على طريقة القلب
 بين اداء الكلام بلا تشبيه منها ففعل هذا القالب اشارة لا مطلق القلب المذكر
 ضم التشبيهات المتعلق بها السابقة وليس لكان لفظ المفعول ان قصد به مفعول
 مضمون معبوده لم يصح ان يجعل مفعولا الحكم كما على الهوي اصلا وان قصد
 كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون التشبيه ما خذ ما عتبار ان مضمون
 فانه فعلا بل يكفي هذا كمن طعن معبود الرجل ولا يجب ايضا كونه تشبيه قوليا بل
 يكفي كونه فعليا فانه تشبيه مضمون قوله هو ما ذكرنا في ان يصرح انهم تشبهوا هم بالله وجمع
 من التشبيه قوله لان التشبيه اراد به جنس كل فرد منه لما استقر في بعض النسخ
 به او جهة التشبيه على ان اول الوجه ولم يذكر هنا بيان الحال في قوله من ان للعلل وفي
 ما فيها من قياسات ايضا وقوله اللغة تحليل لقوله تشبيهه بجهة واعتبر الزيادة في الكلام
 دون الاختصاص لان الوجه الموصوف يستقيم في نفسه فان كان يشغل السمع ولا يستفاد به
 بخلاف الوجه الاسود فان اللطيف قبل اصل الاختصاص وقوله لا يمنع تحليل القول

في قوله
 حاشد النور

في قوله
 حاشد النور

في قوله
 حاشد النور

في قوله
 حاشد النور

في قوله
 حاشد النور

في قوله
 حاشد النور

10/10/1944

14

دانشگاه آزاد اسلامی
تفحص و تأیید شد
معاونت آموزشی

ثم ان اشنع فهو الشبها باب وجه النور الباع محض من اذا هو على الشبهة العريضة
ان يكون قوله الاشنع تعريف الجبرل على وجه متساو لا لما عدا النور ما ذكره والاعراض بقاها
ايضا لجهة نظره معاملة ذلك الذي عاينه عرف ذلك فلم يكن انما ادعى كونه
الشبه به محض بوجه الشبه طاقى حاله فيه اذا قصد الشبهة النورية في جميع ما ذكره
حتى يرد عليه انه ناقض لوجه حيث صرح فيها بعد بان وجهه بيان الحد كون الشبه به
على حد قوله الشبه بوجه الشبه لا ان يدعى ان قصور وجهه ايضا انه ادعى الاعراض اما
جميع ما ذكره او فيما عدا النور منه وقد صرح فيما سلكه بان الاعراض محيرة في بيان الحال
طالعت وكذا بيان الامكان في التبيين والشبه وان لم يصح باعتبارها
النور لكن ظاهر من اشتراط الاتية هناك فان قلت ما وجه ان هذا التبيين
كون الشبه به عرف بوجه الشبه مع ان كون الشبه به محض ان يستحق كما في هناك قلت
وجهه ان عرف الطير وجه الشبه بان الوجه الاسود ومثل الظن مطلق النور والافلا
نورين بل هو في النقص الطيف الذي شأنه ان ميل الطير اليه ولا شك ان مقلد
بذلك عرف طائر وكذا المير وجه الشبه بين وجه المحذور والسطح النور مطلق
النية المشتركة والافلا نشوة بل لا بد ان يعرفها محض صفة سفر فتكون الوجه
بما قبله ومعرض الاستطراف عطف على معرض التبيين اي ولا لا بد ان يعرف في معرض
طائفه ولو صرح ايضا ان هذا الشبه لا بد ان يكون معرض الاستطراف وقوله نقلا تقليد
شبهته بوجه الاشنع مقول بغير نقلا ظلال دعائه وليس طرف بغير نقلا الاشنع
وقوله لا وجه الاخر مقول على الاشنع اي ان نقلا للوجه الاخر الذي لا استطراف في
الشبه بالوجه على ما تقدم وهو في وجه حضور الشبه به في ذلك فطيف افكان قالوا ونقلا
لندة محض من الجبرل الذي لا ذلك الخ ليس طرف طما الاستطراف ان لا شرف في
حضور الشبه به الشبه لا محبت البنفسج فلا نقل فيه اهلا لا صورة المنع الى الواقع
ولا الصورة ان لا الكبر الواقع فلا تعرض له ههنا ولها قول من لا كره نقل تقليد
وجه الاخر واقع بل لا يستطراف فيكون الوجه ان نقلا الوجه الاخر ليس طرف استطر
لنا ان نقلا الاشنع ليس طرف استطراف المنفات العارضة ويرد باننا لم نذكر ان
لم نذكر عدم صحة العبارة في معرض الاستطراف خلاصا من النقل وان لا يقع شي وان قوله
اشنع محض الجبرل على وجه لا وجه ليس لوجه الفظة في نقلا ليس طرف يعني نقلا
اشنع بل هو مطلق لفظا فالتبيين استطراف الذي وبان نقلا لا كره في الاستطراف

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير خلقه
والذين هم خير خلقه
والذين هم خير خلقه

لا اترك به مقتضى طلاق
بحسب ظاهره

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

العلم بالشيء لا يشترط العلم بالاسم
فإن العلم بالشيء ممكن قبل العلم بالاسم
فإن العلم بالشيء ممكن قبل العلم بالاسم
فإن العلم بالشيء ممكن قبل العلم بالاسم

قوله واحد بعد واحد أي تعاقيب انتهى للفتن من القول هو كالحسن ذكره شهور
هو يريد منه ذلك قوله ليكون كل واحد قبل الآخر لا اختيار الحكم بالثابت فلو كانت
هاتين بمان لو كانتا ما كان كل منهما بالنظر لا الشيء شيئا وبشيء بالقياس
لا الآخر وقوله متناهيا قبل الآخر قوله فالأخر ترك السببية أي بمعنى أن يتركها
ولم يتناول من جميع أحد المتعاقبين على الآخر لجعل أحدهما بعينه شيئا والآخر بعينه
شيء مجرد مع ثباته من استحقاقها تميز الصفتين ويظهر من هذا أن كون كل واحد
من الطرفين قبل الثابت شيئا وبشيء به من حيث الشيء فإن قلت كيف يقع الشيء
هذا الباب مع استقامته ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام من حيث
النظر لا التام في وجه الشبه وقد مر من أن ما يجمع جعل أحدهما شيئا ليكن
العلم متعاقبا لبيان حاله كما إذا ثبت دسك فقلت بدت فريه كالصبح أو طلوع
الشمس فقلت بعد كثر الغرس قوله مع فيه العكس أي من غير أن يبعد شيئا متعاقبا
ذلك إشارة لما وقع التسمية بباب الثابت قوله غير ما أتى عليك يعني به ما من
أن يفهم أن يكون يعرف بوجه الشبه واخترنا في ذلك فلو كان كذا
لو تميز ببيان حال الشبه أو قوله حتى يجب كونه الشبه بما عرف بدل ادعت الحكم بالثابت
فإنما هو مطلوب أيضا إلا أنك أرونا في صورة الشبه وقوله متى كان طرف الآخر
بين الله لاجل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين في وجه الشبه
وإذا لم ينظر مع ذلك ليدل على ما هو السواء كان الصبح أقوى من ذلك وكذا الحال في
الشمس والبرق والانياس فأنشأنا من جهة صفة وجه الشبه بينها على ما ذكرنا من اعتبار
قوة الاستمرار فلا كانت الشمس أقوى فيه منها والبرق أخص من الشمس في القوة
المتضمنة وقوله كثر وجه الشبه دليل لقوله فصح أن يقال لفر هذه مولا حرمه
فأما مقتضاها وجه الشبه واحد طرفه أن يكون له مزيد يقابله والثابت أيضا
كما في البرق والانياس لا الأسد قال وأعلم أن الشبه متى كان وجهه قد استمر طال
لفظ التمثيل على مطلق الشبهية سواء الكثاف وغيره إلا أنه قد يخصص قسم من الشبهية
ما كان وجهه وصفا حقيقيا أو موقعا حقيقيا ولا اعتقادا وكان مع ذلك متفهما من
كثرة أسد أو غيره من موقوف على طرفه لا من موقوف على أمر يترك هو منها أن المتبادر من
التميز وجه الشبهية أن لا يحد من طرفه لأننا نعلم أن الأمر الذي يترك هو منها كما ذكرنا
يكون كل واحد من طرفي الشبهية متميزا كما كان وجه الشبهية فيه أيضا مركب وقوم بعضهم

العلم بالشيء لا يشترط العلم بالاسم
فإن العلم بالشيء ممكن قبل العلم بالاسم
فإن العلم بالشيء ممكن قبل العلم بالاسم
فإن العلم بالشيء ممكن قبل العلم بالاسم

معرفتنا بالشيء لا يشترط معرفتنا بالاسم
فإن معرفتنا بالشيء ممكنة قبل معرفتنا بالاسم
فإن معرفتنا بالشيء ممكنة قبل معرفتنا بالاسم
فإن معرفتنا بالشيء ممكنة قبل معرفتنا بالاسم

ان المراءى انزع وجه الشبه عن امره بالوجه والكيف في العنبر مركب وجه الشبه
 فعدته تشبه الشبه بالمتنوع وتوسل بعض المتكلمين ذلك في غير افراد الطرف في
 الاستعارة التشبيهية بل على ان كل تشبيه يشبه اذا ترك فيه التشبيه لا الاستعارة صار
 استعارة تشبيهية فاذا كان الطرفان هناك فمؤيد كانا هما ايضا ذلك مع ان هذا
 التوضيح ينافي لما سياتي في بعض الفتحاح بل انما الاستعارة التشبيهية فيها هو مركب
 ثم ان فيمكن ان يصف غير حقيق مطلقا ما تقرر في المصنف ولما اتبع عبد الله بن
 بلان لا يكون المصنف متحققا بحيث قال المصنف هو التشبيه المتبع من امره والظاهر
 التشبيه عطفيا يقال ان يصف التشبيه ولا يقال ان فيه شيئا وضرب على ذلك كان
 جازا اطلاق اسم العنبر عليه وفيه قول طرب الاسم مثلا ومعنى قوله خبر باسم العنبر
 ان يصف بهذا الاسم مما عدل في اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وجه والمصنف وجمع
 المصنف في هاتين تشبيه الحسود هذا تشبيه ضمنى يقتضيه معنى الكلام وهو مقتضى ذلك
 طرفة امره على انما حاب الشبه والحسود وبضمه وتطلبه الفاعل ليس جازا
 التبع من وجه بالوجه ومركب محضه وتتركب لهما ولتتبع عليك بتطلبها
 ولما حاب الشبه به فالان لا يقتضيه بطبعها للاختلاف وعدم امتدادها
 بالمطلب وليس مع التناهي السبب فكف الشبه حاله خصوصية الحسود مركبة من
 امره والشبه به حاله خصوصية للثبات كونه ايضا من امره ولا شك ان التبع والامارة
 المشتركة بين هاتين الحالتين مشتركة في عدة امره وانما امره في ذلك الحاله
 كونهما ممنوعين عما يحد بها شيوع فيهما الفنا وتغيير الحسود ولفظ الامارة اذا
 لم ينفذ طرفة محضه والحسود هو الذي يشترك صدره وبشيء بالثقت وفيه
 بيان ما يتوهم فقد تقرر وجه الشبه وطرف التشبيه بالظهور فيه وقيل انما الشبه
 بمره قوله وان من اتيه حيث قل بالصور التي اطلق الفرس المعروف ما يوافق ونحوه
 فيجوز بعد الذي اوصفت من بعبه والى مركب وجه الشبه هناك حيث ذكر كونه
 فمفلا لا خلاف في كون كونه اولا على اختلاف فكذلك المركب وجه الشبه التشبيهية حيث
 قل في قيام الميل اليه اي كونه بحيث يملك البنية بل انما ما لا يخصص حاله استحسانا كاملا
 من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على اختلافها سكت من بيان وجه الشبه
 التشبيهية الطاهر في قوله وكالذي اي وكوجه السهم الذي في قوله فمن قبل شملهم اي
 حاله ان يصف وتضمنهم المحجب الشان المذكورة فما سبق كمال الذي اي كمال الجمع والجمع

في قوله وجه الشبه عن امره
 وجه الشبه عن امره
 وجه الشبه عن امره

قالوا في قوله وجه الشبه
 وجه الشبه عن امره
 وجه الشبه عن امره

في قوله وجه الشبه
 وجه الشبه عن امره
 وجه الشبه عن امره

في قوله وجه الشبه
 وجه الشبه عن امره
 وجه الشبه عن امره

استدلاله على ان
الشيء لا يتغير

استدلاله على ان
الشيء لا يتغير

الذي لا يتغير في ذاته على ما يطلب لا يتغير عما هو متغير عما لا يتغير لغيرها انما
تلك الاماكن والاشياء بان ارفعها الله بنور المستودع في اعينهم واسكنه في
به معه وما يترك الله فلا يترك له فهذا الموضع ان يقال انه به وما وجد الفهم
استودع في ذاته وجمعه في قوله بنورهم وما وجد في قوله لا يتغير في ذاته
فشيء مطلوب ان يتغير وتبين له وهذا الخط ظاهر في النسبة وكذا اسبابه الغريبة
والاكتفاء طاعة النسبة في كل واحد من التغير في المقام فيهم وهو عام في
المؤمنين في انهم من خطوهم طسبا به الغريبة الايمان بالانسان طابع المؤمنين
طاهر احوالهم ولا يتغير تلك الاسباب اطلاق الله للمؤمنين على احوالهم وانضاجهم
بين المؤمنين وانما هم عند سمعنا الفراق في قوله وما الذي اوجبه النسبة الذي
فولم يعلل ايضا اي هو ايضا سائر ما نحن فيه كالذي في الآية السابقة والعطف بـ
في قوله اوجبه بنسبه على ان كلامه من القصصين كما في تفسير القصص في النسبة ما يتبين
بسميت حالنا اذ نحن وقصصهم فقد اصبحت وان جمعت بينهما فقد اصبحت في حق
ما قصصت والاصب ليعمل من صاب صوب اي قول ويطابق على المطر وهذا السحاب
ايضا فان اريد به السحاب فغاية ظلمنا سمعنا وقطيفة نضجها اليها ظلمة الليل وكون
الرعد والبرق في السحاب واضح وان اريد به المطر فغاية ظلمة تكافئه وامسا حلة متابع
المطر وظلمة الظلمة على ما سمعنا ظلمة الليل ولما الرعد والبرق فحيث كانا اعلالا
وصعبه صليبين يرمع في الظلمة فما فيها ايضا ويحيا في استيفاف كانه قد كيف حاله مع
ذلك الرعد الهائل في الطلاق الاصابع على الانا سلب ما في قوله عنهما ذكر الانا من
متعلق بمجملين على معنى ان ذلك الموضع من احوال الصواعق والمصاعقة فصفة رعد
معها شدة زلزال لا يتغير في الالهة لكنه وانصب جزر الموت على انما يفعل في الموضع
اقول لم يعلل انهم لم يعلل في حجب الالهة وان ذوى حجب الحجب الموضع ولما حجب
فلا ان انما هي في حجب اصابعهم في اذانهم تطلب ما ترجع اليه لم يجمع لا تقتصر في
الكلام ولما اجتمع لا يقتصر في حجب الموضع على وفق الموضع على انما في حجب الالهة
استدلاله لانه لم يغير في حجب النسبة في ذوات ذوى الصيب كان هذه المعنى للذات
انما كان مركبا ولا دخل عليه الكافي كان حجب الحجب والاطلاق على الهيئة المتشعبة
الكلام لا على الموضع الذي عليه الا ترى في قوله تعالى انما مثل الجوع الذي لا يجد العيش
هنا تشبيه النصارى بالما والموضع في حجب النسبة في ذوات ذوى الصيب كان هذه المعنى للذات

استدلاله على ان
الشيء لا يتغير

استدلاله على ان
الشيء لا يتغير

استدلاله على ان
الشيء لا يتغير

الناس كالارباب واهل بيوتهم حلقها وغدا في المقام فانه لا شبهة ان الناس والارباب
 وجميعهم انما صرحوا بها لم يسموا على اهل بيوتهم وسرعة افعالهم عنها انما
 خلافا لغيره وقوله الذي في المصلي لقوله واصل النظم كقول ذي صحت ما عتبار انما
 على تقديره او قيل لقوله ولا عليه ولا له بقوله ان النسبة تشبه جلالا فقير
 الا لا يخفى ان ليس تشبه جلالا لغيره كائنا واما ان يكون ارباب مثل المستوفدين في ذوات
 ذوي الصب فيكون له وجه فقط مثل ان يكون نقصة لغيره فاما في بين كونا حجة
 نقصة المستوفدين يكونها من جهة بذوات ذوي الصب وقد عرفت ان هذا
 الزعم قوله انما التشبيه في تشبيه جلالا فقير وارباب من جهة اربابك او المستوفدين
 وجهه لا اى طلت ذوي الصب في ذات شملت حاله بصفه اربابك واخرى وجهه
 هو لا التشبيه على سبيل التشويه فلا بد من تقديره لفظا مثل ما في قوله وهو صفتهم
 للجهة التي انشأه لان لفظ مثل يستعمل في القول لاسيما في مثل حضوره
 او الحلال والصفه اذا كان لسانا في غير ارباب ولا صاحب هذه الاستعارة لانهم لا يسمون
 مثلا ولا اربابا لاهل البيوت الا في قوله في غير ارباب ولا صاحب هذه الاستعارة لانهم لا يسمون
 او كصيته ان تشبيه السب والارباب تشبه من حيث ان التشبه في هذه الظرف في
 الحقيقة في آخر مقول على صفة المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 من وجه لا يوافقونه فالاضافة في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 في المضاف والذين في مقولته ويكون في مقولته ولو كان معناه من غير مع الله
 لولا انهم في قوله في المضاف في الله في قوله في غير ارباب ولا صاحب في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 نظيره لان المقالي اوقع التشبيه في تشبيه كونه المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 وهم اصنافا على السبب والاضافة في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 المضاف اليه في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 التشبيه بالادب في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 كما في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 هذا ما عرفت على التشبيه والتشبيه على طريقة فراك في قوله كالاسد هذا التشبيه في قوله
 الاسد لا داخل على ارباب وقد تشبه في ثلث بينهما كانه قوله اذ لا يخفى ان التشبيه ليس
 مثلا المستوفدين في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب
 التمثال وارباب في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب

في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب

في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب

في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب

في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب

في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب

في قوله في المضاف في المضاف والمضاف اليه في قوله في غير ارباب ولا صاحب

كذلك لما حذف لفظيا اذا و ساقته قد حيا انتصب اسم على انه متعلق فان جعل لم يندنا و
 الثاني حذف المضافات من الكلام فلو انهم الاستبعاد فقال هو من الخلق الى جملته
 الكلام من قوله تعالى فكان قاب قوسين او فيه حذف فلهذا مضافات متالفة
 مقابلة ساقته قوس و حذف مضاف آخر على حدة او على مثل وذلك ان ضمير كان لم يرد
 ليس هو قاب قوسين ان يقدل بل اصل الكلام ما ذكره حذف لفظيا من جملته
 حذف المضافات الثلاثة على الترتيب من اسمها فالحذف الضمير المحرر الرابع للاجتماع
 مستكناه كان قوله كان قوله او كصوب قد يردى بفتح الهمزة عطفا على ان الشبهة
 التي لا يخفى ان قوله ان كصوب كالمزاج العليل لان وجه الشبهة انهم من جنس من عرق
 اسر و لم يرد في ان يلزم منه الواو هذا المعطوف في سلكه لاجل علة كون اصل النظم
 حذف المضاف الذي هو قوله فلهذا هو الصواب هو الرتبة ما ذكره عطفا على قوله واصل
 لو كلفه و قد عيب ان فبعد ما حقق اصله شرع في تحقيق ما هو بعده من غير ان يورد
 الشبهة لعلها استغرقت عن امره طرفيه و التميز بينهم لردى الصب و في انهم اما ان
 اولنا فخر اولها جميعا و اللتام المطع للنا فخر هو ايما انهم ظاهر و تابعهم الموصوفين
 و قاسا انهم الاصول ان تضاهيهم يقول الذي الكاشف عن اسرارهم و لما انطوى عليه
 ضاهيهم و قد عيب بذلك عوارف هائلة قوله و كذا الذي في قوله من جعل ساق كلامه
 يقتضي ان يقال و كذا الذي في قوله عطفا على ما تقدم من نظائره لكنه عدل عنه و لو عدل
 من مبتداهم الى موضع صلته و خبر هو لفظه كذا فيجب ان يعطف على مقدمه كان قال
 فالجواب في تلك التبيهات السابقة كما بينت اوصاف من عطفه و متون من امره
 الذي في قوله و هو لا مثل الذين حملوا التوراة ولا عجز عطفه على قوله و ان كان في ما نحن
 بصدده اي غير حقيق متخرج من اسر لانهم في تبيين الآله السابقة ان كصوب جئت حاملا
 التوراة انهم كلفوا عليها طالع ايما انهم لم يولدوا ايما انهم لم يولدوا ايما انهم لم يولدوا
 اي كيت كتابا كرسى العلم فمن شي ما ولا يدري منها الا ما من جيبه و قد ذكر الكلد
 النعب قوله فان وجه التبيهة تقريبا لكون الآله من قبيل النسل و الرواية في لفظ الآله
 النصب على انه منقول لاسل و الباء ما لا انتفاع متعلق بالجمع على تقديره من قوله
 ضمير كونه طالع لا للزمان الماضي مع ما تقدمه و قد تقدم من قوله من كان من عرق معان
 ان تركب وجه التبيهة و كاف في العليل و لم يرد في قوله وجه التبيهة مع كونها
 متخرج من عرق اسر و طوفيه الآله ففان في العليل ان ذكر فيما سبق الامور و اسر

في قوله فلهذا هو الصواب
 في قوله فلهذا هو الصواب
 في قوله فلهذا هو الصواب

في قوله فلهذا هو الصواب

في قوله فلهذا هو الصواب

اشارت الى قوله فلهذا هو الصواب
 في قوله فلهذا هو الصواب

في قوله فلهذا هو الصواب

في قوله فلهذا هو الصواب

كما استوفينا ان يكون اللفظ الذي هو ابناء النسبة ويلازمه النسبة على غير لفظ النسبة
 وادعى ان طريق الاستقطة فاذا ادركت العقول بمعرفة بالصف صفت اللين في الذك
 لم تغير كسر الك او ان غيرهما كوكيل مثلا بل ما اخذ منه ولا عليه وعلى صلات الك
 عدم التغير بان الاشكال البية لا يمكن الا ان لا فيها اعراب من غير الوجه في حفظ على
 تلك الغاية حيث الانطباع عن التغير قال النوع الرابع النظر في احوال النسبة من
 كونه متبعا او غريبا هذا قسم على اربعة وهو مقبولا او مردودا او مقسم اخر ولكل ذلك
 مقبولا بل ترك الوالد ايضا استعارة بالاشكال في قوله والكلام في ذلك ان بيان
 اصول النسبة وهناك اشارة الى النظر في احواله اولها الكلام في بيانها وهي من الاشكال
 وكلمة هي صورة واقعة عدم القطع بالانحداد ما ولة بما يصح صله او تحصيلها او ادراك
 الشيء لا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بل بتفصيل وادراكه
 مفصلا لا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه جسم فام حاس من محض كماله بل لا بد
 قوله وقد سبق تقديمه في باب الفصل والوصل وذلك انه بين هناك كفا مع
 بين الجمل مطلقا لا سيما النوع للبيان منه فانه واقعة تترتب ما يراه اشكاله وحركات
 قوله ومنها ان استحضار الامر الواحد ليس هو هذا الاصل الرابع في قوله في الاصل الاول
 الا ان ذلك لا الامر الواحد المركب ادراكا من وجهي اجمال وتفصيل وهذه
 ادراك الامر الواحد والمقعد قوله ام منه او غير ميل النفس الى العقليات والمجاهد
 اعني الى عقل يحس الغير ولا استعارة في قوله واعني بالمحسيات فهم الحس الى ما يحل
 الظاهر من انه يتبع ادراك النفس الى طرفة العيون الى المادية المكتوبة بمواد
 شخصية من المقادير المتقاربة والاضاع المختلفة فاحتاج فما ذكره من ان ميل
 النفس الى المحسيات ام من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور لا تابل فلذلك قال
 المراد بالمحسيات هي المعقولات التي تجزئها النفس من المحسوسات الحقيقية
 فان ميل النفس الى هذه النوع من المعقولات الحس بالمحسيات اذ من ميلها الى
 المعقولات الصورية كمنهوم المنع والواجب والمكن وذلك لوجهين احدهما انما
 تعلق النفس بهذه المحسيات بسبب تجزئها النفس اياها بقوتها العقلية عن
 المنخفضات المتناهية الا اناس فيها ونظما لهذه المحسيات في تلك ساعد
 من المعقولات حيث كانت بالتحديد كليات منها ولا شك ان النفس اذا اراد
 تعلقها بها كان ميلها اليها اكثر وانما في زيادة الف النفس بهذه المحسيات

في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة
 في هذا النوع من النسبة

فانما الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة
 الظاهر فيكون في النسبة

في هذا النوع من النسبة

لوي مع زيادة تعلتها بما كانا نلذ الغيا بها الكثرة فادرسنا النفس سبب كثرة طرق انوار
والاصرية من ان زيادة الالات بحيث كمال الابل فقولنا في زيادة سببها من انوار
فقلنا وفي زيادة الغيا عطف على زيارته فقلنا واما قوله على ما بينت عليه فاستاذة في
ما ذكره في النكتة التي اوردناها وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزيا كطعاما واما
جزء حتى ما كانا كان عقليا فنسبته اذ كان الجزئ لا الحس وان كان الكلي لا العقل فنبهت
على ان النفس العاقله لا تكون الجزئيات المحسوسة والا كان اذ كانا انما منسوبا الى
العقل فغيره من ان عليه وليا في الحلة وان لم يكن مذكورا عنها هذا ما ذهب اليه ويحي
الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكيالات والجزئيات هو النفس الان من الجزئيات
ان النفس الالهة وانما فنسب اذ كانا الالات اعني الحواس كما ينبغي العقل لا السكين
وكيف لا ولحكم بالحق على الجزئ في مثل تلك زيارته انسان وهذا الباب من ان يفتح
الحكم على الحكم به عن طاعتكم ولا يجوز ان يكون لما ذكره من الحس لانتفاع اذ كان الكلي
النفس فلهذا كان تكون مدرك الجزئيات ايضا قوله واما ما قبله من ان هذا الوجه بناء على
ما ذهب اليه من انتفاع اذ كان النفس للجزئيات واما على التحقيق الذي عرفت فلهذا ان
وجه لان النفس مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انما تستعمل حواسها فتدرك
المحسوسات وتبينه لثباتها بينها وبما بينات فتخرج منها علومها الكلية والاسك
ان الالات بالاقدم الحاشي كذا في الابل اليه ام قوله فبعد فخر هذه القبا جواب اما هي في
التيقة وانما على غير ما يتا الى اعنى شئ وبعد فخرت مولى للظرف المستقر الواقع صفة
لغة الحق مغرب وما عطف عليه وقرانه متعلق بحج مغرب لانه اسم مكان من غربه وبما
منه عطف على مغرب وعن تحقيق متعلق بحج البعد المستفاد من كونه بالغ مغرب متعلق
التيقن كما ترى كونه على ذلك الوصف الحق كونه مغرب وبالف مغرب والمقصود بفتح كما ترى
انما فخره فذلك الوصف وانما فيه صفة اخرى شئ تارة حسب الحق وذلك الوصف
كما ترى وانما يقع في سبب هذا الحق هذه الباطنة لان المحسوسات التي تقدم اذ كانا
على المدرك العقلية ليست مدركه للنفس على ما افترق فلا يتصور سببها اليها فضلا عن
كالهليل مع نكي الحواس المدركه اياها الغيبا كاملة وبيل البانام قوله لمحبها العلم
الان في ان كل احد يجب الاذكار وبيل اليه زيارته يكون هناك سبب خارج يدور
فيه وانه لا يرضى احد انه فيبيل الابل ولونه امر خبيث وانه اذا غرض عن بوانه
نعمه ان يذكركم اقبل عليه بحاج هم كما ييا هذه العلوم بالقباس من الالات التي

في قوله تعالى ان النفس الامارة بالسوء

انما هو مدركه عام الكا في
منه النفس الامارة بالسوء
متعلق بالحق المستفاد
عن قوله تعالى

فان النفس الامارة بالسوء
فذلك الوصف وانما يقع في سبب هذا الحق هذه الباطنة لان المحسوسات التي تقدم اذ كانا
على المدرك العقلية ليست مدركه للنفس على ما افترق فلا يتصور سببها اليها فضلا عن

65-15369-100

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.